الفصل السابع

محاكمة الزعيم وجهاده (عام ١٩١١م)

كانت مقدمات سنة (١٩١١م) تنذر بما سينال الزعيم في خلالها من الشدائد والمكاره، وكأن نور الإيمان قد كشف له عن الغيب، فتنبأ بما تخبئ له الحوادث، وبما اعتزم أن يقابلها به؛ إذ قال في ختام خطبته التي ألقاها في مؤتمر بروكسل: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره؛ ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا».

عاد الزعيم من أوربا مرفوع الرأس، مشكورًا على جهاده، وقابله الشعب بأعظم مظاهر الحب والتقدير، كما تقدم بيانه، وازداد تعلقًا به وتأييدًا له، فأثارت هذه المكانة العظيمة حفيظة خصومه، وكانوا ثلاثة حلفاء أقوياء: الاحتلال، والخديو، والوزارة. فرأى ثلاثتهم أن يقابلوا نجاح الزعيم بضربات شديدة، لعلها ترهبه أو تلقي الرعب في نفوس أنصاره وأعوانه، فتفضَّهم من حوله. ومن هنا جاءت سنة (١٩١١م) بداية المحن الكبرى التي استهدف لها الزعيم؛ ولكنه ثبت لهذه المحن ثبات الأبطال، ومضى والمخلصون من أنصاره وتلاميذه في سبيلهم، لا يثنيهم خوف ولا رهب، ولا يغريهم نفع ولا رغب.

تطور الحوادث

الاحتفال بالعام الهجري

احتفل الشباب من طلبة المدارس العالية والثانوية والخصوصية والمعاهد الدينية بالعام الهجري الجديد (١٣٢٩هـ) برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفي، وأُقيم الاحتفال بدار التمثيل العربي مساء الأحد غاية ذي الحجة سنة ١٣٢٨هـ (أول يناير سنة ١٩١١م)، فتعاقب الخطباء من شباب الحزب الوطني على منبر الخطابة، وألقى كلمة الختام الأستاذ أحمد بك لطفي.

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين «خليل مطران» قصيدة عصماء في تحية ذلك العام، خاطب فيها شباب مصر، ودعاهم إلى الاعتبار بما في هجرة الرسول الكريم من المعاني الجليلة والأغراض السامية، وأهاب بهم أن يضاعفوا جهودهم لبعث الحياة في مصر والشرق، وقد استهلها بقوله:

هلَّ الهلال فحيوا طالع العيد ... حيوا البشير بتحقيق المواعيد
يا حرف شك ستلقانا على ثقة ... وقد عقدنا المنى في نون توكيد
كأن حسنك هذا وهو رائعنا ... حسن لبكر من الأقمار مولود
لله في الخلق آيات وأعجبها ... تجديد روعتها في كل تجديد

وختمها بقوله:

جوزوا على بركات الله عامكم ... فقد تبدل منحوس بمسعود
رجاؤكم أبدًا ملء النفوس فما ... ينفي بحسني ولا يوهي بتهديد
بدا الفلاح وفي هذا الهلال لكم ... بشرى التمام لوقت غير ممدود
غدًا نرى البدر في طرس السماء محا ... بخاتم النور زلات الدجى السود

جمعية السلام العام بوادي النيل

أراد الزعيم أن يصل مصر بمؤتمرات السلام التي تنعقد سنويًّا في أوربا، فدعا إلى تأسيس جمعية باسم (جمعية السلام العام في وادي النيل) تكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم بمدينة (برن) عاصمة سويسرا، وكان يقصد من إنشائها تمهيد السبيل لاشتراك مصر في كل مؤتمر يعقده أنصار السلام، الداعين إلى احترام حرية الشعوب واستقلالها؛ لإبراز مركز مصر الدولي بين جمعية الأمم الحرة. وقد لبى الدعوة كثير من رجالات مصر، وتألفت هذه الجمعية قبيل الحكم على الرئيس، وتمَّ

تأليفها وهو في السجن، وانتخب رئيسًا لها، ثم قررت الاشتراك في مؤتمر السلام الذي كان مزمعًا انعقاده بروما في (شهر أكتوبر سنة ١٩١١م).

المؤتمر الوطني

(٢٠ يناير سنة ١٩١١م)

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني بدار (العَلَم) بشارع الصنافيري (علي باشا ذو الفقار الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٠ يناير سنة ١٩١١م برئاسة الزعيم، وكان المجتمعون نحو ألفي عضو، جاءوا من مختلف نواحي العاصمة والإسكندرية والأقاليم.

خطبة الزعيم

ووقف الفقيد في هذا الجمع الحاشد، وألقى خطبة جامعة عن تطور الحركة الوطنية في العام الماضي (١٩١٠م)، نقتطف منها ما يلي؛ قال في مستهلها:

«إخواني الأعزاء، إني أعتبر نفسي من أسعد الناس، لوقوفي بين أيديكم شارحًا حالة حزبنا الموقر، وما قام به من الأعمال، وما لاقاه من الصعوبات في مدى هذه السنة. ومما يزيد حظي سعادة، أني أقف بعد غيبة طالت ثمانية أشهر، وهي مدة لم يسبق لي أن غبتها من قبل عن الوطن والإخوان. نعم لقد طالت رحلتي بأوربا في هذه السنة؛ إذ زرت فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وبلاد الشمال، وبالأخص مدينة استوكهلم عاصمة السويد، ومدينة برلين، وأخيرًا دار الخلافة المعظمة، وبها ختمت طوافي، فكان ختامه مسكًا.

إخواني: مما يجعل لهذه الاجتماع شأنًا خاصًّا، أنه ختام المدة التي انتخبني الإخوان فيها خادمًا لهذه الحركة، كما انتخبت اللجنة الإدارية، لتكون المديرة لها، والمسددة لخطواتها في طريق الخدمة الوطنية، بقدر ما يصل إليه اجتهادها، ولقد أتممنا مهمتنا، واليوم نسلم إلى حضراتكم إدارة الحزب الوطني، لتنتخبوا بدلنا من ترون فيه الكفاءة

والاستعداد للاستمرار في خدمة البلاد، وكونوا واثقين أيها الإخوان أننا نكون دائمًا إلى آخر نسمة من حياتنا، وآخر قطرة من دمنا، في أول صفوف المجاهدين المدافعين عن حقوق الوطن المقدسة».

ثم انتقل إلى تطور الحركة الوطنية فقال:

«إخواني: إن الصعوبات التي اعترضتنا في هذه السنة لم تكن بأقل مما صادفناه في السنة التي قبلها، فقد تألبت علينا الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية، وانضمت إليهما الحكومة الفرنسية، ولكن لم تقدر هذه الحكومات الثلاث أن تقف تيار الحركة الوطنية، مع عظيم قوتها وجبروتها، وهو دليل ساطع على أن القوة لا قدرة لها على مقاومة أي حركة فكرية، ولا سيما إذا كان رائدها الحق والعدل والإخلاص، كما هي حال حركتنا الوطنية المباركة.

اتخذت الحكومة حادثة الورداني سببًا لاضطهادنا، وحبس كثير من أعضاء حزبنا، وتفتيش منازلنا، ولما لم تجد ما نرتكز عليه في محاكمتنا وبرئ من اتهموا بمشاركة الورداني، أصدرت الحكومة قوانين استثنائية تحاكم على القصد الجنائي؛ خلافًا لما تقضي به شرائع العالم، ومنعت المظاهرات، وراقبت الخطب والروايات التمثيلية، حتى خيل لأوربا أن البلاد على أبواب ثورة كبرى، وأن ذكر بعض الألفاظ أو الأسماء ربما يوقد النيران الكامنة تحت الرماد. قابلنا كل هذه الأمور بقلبٍ ثابتٍ، وبالهدوء والسكينة اللازمتين لمقاومة أعمال الحكومة مقاومة سلبية».

حادثة كتاب (وطنيتي)

«ولما لم تظفر الحكومة بأدنى سبب تتخذه ذريعة لمطاردتنا، انتهزت ظهور كتاب (وطنيتي) فرصة للإيقاع بالشيخ عبد العزيز جاويش؛ فحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر، فقضى شهر رمضان في السجن كما قضاه في السنة السابقة. وفي يوم الإثنين

المقبل تنظر محكمة الجنايات في القضية المرفوعة عليَّ، بسبب المقالة التي كتبتها عن تأثير الشعر في الحركات الوطنية، والتي وضعها الشيخ الغاياتي في صدر كتابه».

تأسيس جريدة (العَلَم)

«إخواني:

مما قام به حزبنا في هذا العام -من كبار الأعمال الدالة على تضامن أعضائه وتضافرهم- إنشاء جريدة (العَلَم) في أقل ما يمكن من الوقت وإصدار أول عدد منها بعد انفصالنا عن جريدة (اللواء) بسبعة أيام[1]. وأنتم تعلمون يا حضرات الإخوان أننا اضطررنا إلى هذا الانقصال لأسباب قضائية بين بعض ورثة المرحوم مؤسس اللواء وبعضهم من جهة، وبين بعضهم وشركة اللواء من جهة أخرى؛ أدت إلى تعيين حارس قضائي لإدارة الجريدة، فأراد الحارس التدخل في سياسة الجريدة التي كانت لسان الحزب الوطني، ورفض مراقبتنا لها في ظروف صعبة جدًّا، وفي وقت كانت الحكومة تبذل فيه قواها لمطاردتنا وإيصال الأذى إلينا ما استطاعت، فأصدرنا (العلم)، وبرهنا للعالم أن حزبنا أقوى من أن يقبل أدنى مداخلة سياسية مهما كان شكلها؛ ولكن لم تمهله الحكومة إلا ريثما صدر الحادي عشر منه، حتى وقفته شهرين بسلطة قانون المطبوعات، فأصدرنا «العدل»، و«الاعتدال»، و«الشعب»، ولم يعطل لسان الحزب الوطني يومًا واحدًا، بفضل إخلاص الإخوان وتفانيهم في خدمة الوطن العزيز، ثم عاد العلم إلى الظهور بعد انقضاء الشهرين».

صوت مصر في أوربا

«كل هذه الصعاب أيها الإخوان لم تفل من عزمنا ولم تقلل من همتنا؛ بل سافرت إلى أوربا لأقف أحرارها على حقيقة الواقع، وأفهمهم ما نشكو منه، ولأقنعهم بالدليل المحسوس أن مصر في هدوء وسكون، وأنها لا تطلب إلا حقًّا من طريق السلم، وأنها

(١) انظر: ص١٧٩.

لم تكدر صفو الراحة العمومية، وأن كل تشيعه إنجلترا في جرائدها تحت عنوان (القلق في مصر) كذب وبهتان، يراد منه صرف أحرار العالم عن مساعدتنا أو العطف علينا. ولقد قرأتم ما ألقيته بمايس وليون ولوندرة واستوكهلم وبروكسل وبرلين، من الخطب التي شرحت فيها حالة مصر من كل الوجوه؛ فوقف الأحرار على ما نشكو منه، وعلموا أن الاحتلال لم يفد مصر ولا الأجانب أقل فائدة؛ بل إنه وقف حركة التقدم التي بدئ فيها في أوئل حكم المرحوم توفيق باشا، والتي لولا الاحتلال لجعلت مصر يابان الشرق الأدنى، وأعظم دليل على أن عقلاء العالم ومحبي العدل في جميع البلاد يحترمون حركتنا ويقدرونها قدرها، ما قرره مؤتمر السلام في أغسطس الماضي من إظهار عطفه على الأمة المصرية، واحترامه لها، واهتمامه ببحث مسألتها، وإدراجها ضمن أعمال المؤتمر المقبل في (أكتوبر سنة ١٩١١م). ولا يخفى على حضراتكم مركز أعضاء هذا المؤتمر المبجل في العالم المتمدين من فحول السياسيين وأكبر العلماء والمفكرين في خير الإنسانية، فهل بعد ذلك يهمنا ما لا يزال يقوله بعض مأجوري الاحتلال عنا، من أننا حزب طيش لا يستحق الالتفات أو الاهتمام؟ دعوهم يقولوا ما يريدون.

كلكم تعلمون فائدة مؤتمر السلام العام، وما يعود على بلادنا من جزيل الفوائد، لو حصلنا بفضل مجهوداتنا، على طرح المسألة المصرية، على بساط البحث في مؤتمرات السلام السنوية، وفي مؤتمر (الهاي) المشكل من مندوبي الدول؛ إذ ربما نصل بهذه الطريقة السلمية الدولية إلى حل مشكلتنا المصرية، لذلك شرعنا في تأسيس هذه الجمعية، ونشرنا مشروع قانونها، وستجتمع الجمعية العمومية لأول مرة في (١٥ فبراير المقبل) للمناقشة في هذا المشروع، وانتخاب لجنته الإدارية. وإني أعتقد أنكم تشعرون معي بضرورة انضمامكم لهذه الجمعية، حتى تكون أعلى صوتًا، ويكون منا مندوبون عديدون في المؤتمر المقبل، الذي سينعقد في مدينة روما، في شهر أكتوبر المقبل».

مؤتمر بروكسل

«أخذنا بعد مؤتمر السلام في تجهيز معدات المؤتمر المصري الوطني بباريس، وأعلنا عنه في جرائد أوربا، وذكرته في أحاديثي مع صحافيي باريس، ودعونا إليه كثيرًا من رجال السياسة وأعضاء مجالس النواب، فلبى الدعوة أغلب المدعوين، ووعدوا بالحضور، وأصبح مؤتمرنا حديث الخواص في كل أمة، ولذلك اهتمت به إنجلترا، وحسبت له ألف حساب، بعد أن كانت جرائدها تتظاهر باحتقاره، وعدم الالتفات إليه، وأرادت منع اجتماعه بباريس، فأوعزت إلى وزارة فرنسا بمنعه، ولبَّت الحكومة الفرنسية طلبها فأبلغتنا قرار منع المؤتمر قبل موعد الانعقاد بأسبوع واحد، ظانة أننا لا نجد أمة كريمة حرة لا تخشى لومة لائم، تفتح لنا أبوابها وتقابلنا بالترحاب والإكرام؛ ولكن خاب فألهم، فإن الأمة البلجيكية مدت لنا يدها مصافحة وقبلتنا على الرحب والسعة، فعقد المؤتمر في اليوم الذي حدد له من قبل؛ وهو (يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠م)، وحضره بعض أعضاء حزب العمال البلجيكي، وتمت أعمالنا به على ما علمتموه من الانتظام والسكينة، واهتمت به جرائد العالم الكبرى، فأرسلت مندوبيها ليوافوها بأخباره تلغرافيًّا وتليفونيًّا، ولم يحصل به والحمد لله ما يوجب أقل انتقاد. وعما قريب تظهر مجموعة أعماله وما تلي فيه من التقارير وتوزع على جميع المشتغلين بالسياسة في العالم؛ فتتم الفائدة ويكثر أنصارنا.

يجب عليَّ هنا أن أوجه عبارات الشكر وجميل الثناء إلى من حضر هذا المؤتمر من أعضاء مجالس النواب، وعلى الخصوص حضرات من ترأس جلساته من أكابر النواب؛ وهم المستر كير هاردي زعيم حزب العمال الإنجليزي، والمسيو روانيه الفرنسي، والمسيو هوبتمان الألماني، وبالأخص المستر بلنت صديقنا القديم؛ الذي وإن أقعده المرضُ عن الاشتراك معنا بجسمه، لم يمنعه من الاشتراك معنا بقلبه وقلمه، فلهم جميعًا من هذا المجتمع واجب الشكران».

ثم تكلم عن حادثة طنطا فقال:

«من الدلائل الجديدة على أن الحكومة لا تنوي الاعتدال في خطتها قِبَل الحركة الوطنية؛ بل إنها تريد استعمال الشدة طمعًا في إسكات صوت الحق ما يسمونه بحادثة طنطا[1]؛ تلك الحادثة البسيطة التي أراد مدير الغربية اتخاذها سببًا لإظهار جبروته وللانتقام ممن ينتقدون إجراءاته. نعم إن هذه الحادثة -وإن كانت بسيطة في ذاتها- فإنها تدل من جهة أخرى على أن مجهودات الأحرار قد أفادت، وأن التعاليم الوطنية قد وصلت إلى شبان المدارس جميعها، ولم تقتصر على طلاب المدارس العليا فقط، كما تدل على درجة احترام الحكومة وكبا عمالها للحرية الشخصية ولحرمة المنازل، ولولا قيام الأمة كرجلٍ واحد واتفاق جرائدها المعتبرة على استهجان عمل المدير، واعتباره مقياسًا لكفاءته، لأتي بما لم نسمع في عهد أظلم من ابتليت بهم مصر من الحكام».

تمثال مصطفى كامل

«سأذكر لكم الآن كلمة عن تمثال المرحوم مصطفى كامل باشا. أما التمثال فقد تم عمله من الجبس، وعرض في معرض الفنون الجميلة بباريس، وشاهده كل من زار المعرض من إخواننا أثناء الصيف الماضي، ولم يبق إلا عملية صبه من البرونز، وعمَّا قريب يصل إلى هنا، وعند ذلك نسعى في الحصول على رخصة من الحكومة لإقامته في أحد الميادين العمومية، وإن أبت علينا ذلك فكرنا حين ذاك في محل وضعه والمبلغ الذي جمع لهذه الغاية كاف وزيادة لإتمام هذا العمل».

أعمال الحكومة في سنة (١٩١٠م)

«ولنبحث الآن عما قامت به حكومتنا من الإصلاح في بحر السنة المنصرمة، ماذا عملت في المعارف؟ لا شيء مطلقًا، حتى قلم ترجمة الكتب لم يتم إنشاؤه، فقد عين له رئيس ولم يعين له موظفون، وقلم الترجمة بإدارة الزراعة والصناعة عين لرئاسته أجنبي عن اللغة العربية، وبالاختصار لم يأت هذا القلم بأي عمل للآن، هل أصبحت

(١) انظر: ص٢١٤.

اللغة العربية لغة التدريس في جميع سني الدراسة الثانوية؟ كلا. هل زيد عدد طلبة مدرسة الحقوق؟ كلا؛ فقد رفض كثير منهم بحجة عدم وجود المحلات الكافية لهم، ومع ذلك نرى ميزانية المعارف في ازدياد مستمر، فأين تذهب هذه الزيادة؟ تزاد بها رواتب الموظفين الكبار، وتشترى بها الأدوات من إنجلترا حتى أن اللوحات السوداء تؤتى بها من بلاد المحتلين. وبينا نرى الحكومة العثمانية تجعل التعليم الابتدائي إجباريًّا ومجانيًّا مع ضعف ميزانيتها، وصرفها المبالغ الطائلة على الجيش والبحرية، نجد حكومتنا تصرح بأنها لا تريد الإكثار من عدد المتعلمين الذين ينضمون إلى صفوف الأحرار؛ بينا نرى الحكومة العثمانية تسن القوانين لترويج الصناعة الوطنية على الأجنبية حتى لو زاد ثمنها خمسة عشر في المائة، نرى حكومتنا تنشئ في لوندره ديوانًا لمشتري جميع لوازمها من إنجلترا دون غيرها بالممارسة، ويكلفها ذلك الديوان عشرة آلاف جنيه سنويًّا، فضلًا عما تدفعه من العمولة والسمسرة للوسطاء، ومن يسمونهم بالخبراء الفنيين.

هل أتمت الحكومة تشكيل نظارة الزراعة التي بُحَّ صوت نواب الأمة في طلبها؟ كلا؛ بل عين مدير إنجليزي لمصلحة غير موجودة، وسترون أن جميع موظفيها سيكونون من الإنجليز. ماذا تم بنظارة الداخلية من الإصلاحات؟ لا شيء مطلقًا إلا إذا اعتبرنا من باب الإصلاح إطلاق العنان لبعض المديرين في حضن الأهالي، أو إكراههم على الاكتتاب بمبالغ طائلة لعمل الزينات، وحشد الأعيان على المحطات لمقابلة الذاهبين والوافدين، والتدخل في المدارس الأهلية لإزهاق روح الوطنية بها، بعد أن كان المديرون يعزلون إذا تدخلوا في مثل هذه الأمور.

أهذا ما يسمونه إطلاق الحرية لرجال الإدارة؟ هل يعتبر من الإصلاح في الداخلية استبدال خبز المساجين بذلك الخليط من الذرة والحلبة الذي عافته نفوسهم، وآثروا استقبال الرصاص بصدورهم على أكله؟ وهكذا الحال في جميع النظارات. لم نر أي إصلاح أدخل عليها؛ نعم نرى الوظائف تخلق، والمرتبات تزاد سنويًّا بمناسبة

وبغير مناسبة حتى أصبح عدد كبار الموظفين في الوزارات المصرية يربو على مثلهم في نظارات فرنسا أو ألمانيا مثلًا، ميزانيتنا في ازدياد مستمر، ولا جيش ولا بحرية، ولا تعليم مجاني؛ ومع ذلك لم يسدد شيء من دين الحكومة الباهظ، بل لا تكفي الميزانية الاعتيادية لإسراف الحكومة، ويصرف الباقي من الأموال الاحتياطية، حتى نضب معين الخزانة، وأصبحت الحكومة تسعى لإيجاد المال من أي طريق لسد نهم الإنجليز في السودان ومصر. إننا لم ننس مسألة مد أجل شركة قناة السويس، والمتاعب التي لاقتها الأمة لإحباط مساعي الشركة ومروجي مصالحها من مصريين وأجانب؛ ولكن لله الحمد، قد كللت مجهودات الأمة بالنجاح، وحفظ تراثها لبنيها، وأظهرت «الجمعية العمومية» استعداد المصري لإدارة شئون بلاده بنفسه، واستحقاقه للدستور. نعم قال ويقول أعداؤنا: إن رفض الجمعية لهذا المشروع رهن بعكس ذلك؛ ولكنهم يعلمون أنهم كاذبون فيما يقولون. على أن أحرار العالم أعجبوا بقرار الجمعية واستحسنوه. ومع ذلك ماذا يهمنا ما يقوله الماليون وسماسرتهم عنا إذا كانت ضمائرنا مرتاحة، وكنا معتقدين أننا قمنا بالواجب علينا نحو بلادنا؟

ماذا عملت الحكومة لتشجيع النقابات الزراعية؟ لا شيء. قدم حضرة عمر بك لطفي للحكومة منذ سنتين مشروعًا لتعديل بعض مواد القانون؛ تسهيلًا لتأسيس هذه النقابات، ولكنها لم تنظر إليه إلى الآن؛ لأنها لا تهتم إلا بالمشروعات التي من ورائها تقييد الحرية، أو مقاومة الحركة الوطنية.

أصبحت الحكومة الآن لا تهتم إلا بما يزيد سلطتها قوة، ويقلدها أسلحة جديدة تكم بها الأفواه، وتقطع بها الألسن، وتحطم بها الأقلام.

ماذا عملت الحكومة في مسألة الجمارك؟ هل عضت المعاهدة التجارية التي عقدتها مع ألمانيا على مجلس الشورى، أو على الرأي العام؟ إنها تبرم المعاهدات بكيفية سرية، ولا تراعي مصالح التجارة أو الصناعة الوطنية، ولا تهتم برأي الأمة مطلقًا.

هل سعت في تخفيف الضرائب عن أراضي الزراعة، وتحميل الثروة المنقولة جزءًا من الضرائب؟ كلا، كلا، ودائمًا كلا!

ماذا عملت الحكومة لإصلاح المالية؟ لا شيء؛ فالميزانية هي هي، وتقسيمها وتبويبها كما وضعه الاحتلال منذ ثمان وعشرين سنة، والمصروفات في ازدياد مستمر بلا ضرورة، والمرتبات في نمو متزايد ورؤساء المصالح تزاد رواتبهم مئات الجنيهات كل سنة، ويعين لهم مساعدون ووكلاء مساعدين، تعرض الميزانية على مجلس النظار، فيقرها في نصف ساعة، ثم ترسل إلى مجلس الشورى، ويصدر بها الأمر العالي قبل (٢٥ ديسمبر) من كل سنة، بدون نظر لملاحظات مجلس الشورى، فإن الميزانية تطبع وتوزع على المصالح قبل إعادتها من مجلس الشورى واطلاعه عليها كما حصل فتبعثر الملايين هنا وهناك، وتنشأ السكك الحديدية في القفار، ويؤجل مد السكة الحديدية التي كان تقرر إنشاؤها بين الصالحية والقنطرة، كما أجل غيرها من المشروعات الهامة، ولا تمد الخطوط الحديدية بين أسوان ووادي حلفا، كل ذلك بدعوى عدم وجود المال، ولو جمعنا زيادة الرواتب التي منحت في هذه السنة جزافًا لكبار الموظفين، وما يعطى لشركة البواخر الإنجليزية أجرة نقل البريد، وقدره أحد عشر ألف جنيه، بعد أن كان ثمانية في العام الماضي، لكفى مجموعها لإنشاء عدة مدارس يتعلم فيها آلاف من الشبان المصريين. وإني لو أردت الإطالة في هذا الباب لتكلمت سحابة يومي، ولم أوف الموضوع حقه.

وستدوم هذه الحالة ما دامت الأمة محرومة مراقبة الحكومة، وما دامت الحكومة تحت سيطرة الأجنبي، وما دام رجال الحكومة يعبدون السلطة ويجهرون بعبادتهم لها ولا يخشون للأمة انتقادًا ولا يحسبون لها حسابًا، وما دام الاحتلال يجد من بيننا من يقبلون الوظائف ليكونوا آلة في يد رجاله يصدعون بأمرهم، ويدوسون بأرجلهم حقوق الأمة، ولا يحترمون لها رأيًا.

أَمَّلنا كثيرًا في مجالس المديريات، وقد قامت بالواجب عليها ولله الحمد، وأسست المدارس، ومنها من قرر البعثات للخارج، ولولا تدخل بعض المديرين في أعمالها بصفة غشوم، لقامت بفوائد أكثر وأعم؛ مع فساد طريقة الانتخاب وحصره في أصحاب الأطيان ودافعي الضرائب، فما بالك لو أطلق من هذه القيود وجعلت الشهادات العلمية معادلة للمال على الأقل».

الدعوة إلى المقاومة السلبية

ثم دعا إلى المقاومة السلبية قائلًا:

«سيقول معارضونا: إن الاحتلال مانع للحكومة عن السير في طريق إصلاح البلاد بالكيفية المرغوبة، وإن النظار مضطرون لإطاعة أوامر المحتلين أو يستقيلوا. قولوا لي بحقكم: أي سلطة في العالم يمكنها أن تكره النظار على التوقيع على ما يعتقدونه مضرًّا ببلادهم وأبناء وطنهم، أو يكرههم على البقاء في مناصبهم إذا أرادوا اعتزالها؟ لم يخلق الله هذه السلطة للآن. فمن لنا بنظارة تستقبل بشهامة، وتعلن للعالم الأوربي أسباب استقالتها؟ نعم لو استقالت وزارة بهذه الصورة ولو لم يوجد بعد ذلك من المصريين من يقبل منصب الوزارة مهما زيد مرتبه؛ إلا إذا أعلن الدستور، لنلناه على الفور، أو لدخلت المسألة المصرية في أزمة جديدة توجب تدخل الدول ذوات المصالح في مصر، وحلها بكيفية تضمن استقلال البلاد؛ ولكن ما دام يوجد بيننا من يطيع أوامر الإنجليز، وقيل أن يكون آلة للمحتلين ومنفذًا لأوامرهم، وما دام يوجد مثل هؤلاء من الأمة كل احترام وإجلال، فلا نرى من المحتلين إلا كل احتقار لمطالبنا، فعلى الأمة أن تنظر في الأمر بما يستحقه من العناية، وأن تترك الاشتغال بصغائر الأعمال، وتنبذ الشقاق والتباغض، وتتحد كرجل واحد، وتأخذ بيد الوطنيين الذين وقفوا حياتهم على خدمتها، وتعامل كل خائن أو منافق بما يستحق من الاحتقار والامتهان، ففي هذه الطريقة السلامة، وفي غيرها الندامة والحسرات. وفقنا الله لما فيه خير الوطن وسعادته، وإنه لما نقول سميع مجيب».

انتخاب الفقيد رئيسًا مدى حياته

وقد قوبلت الخطبة في معظم مواضعها بالتصفيق الحاد والهتاف المتكرر من جميع الحاضرين، ثم جاء دور انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية؛ إذ كانت مدة انتخابهم -وهي ثلاث سنوات طبقًا للائحة الحزب- قد انتهت في ختام سنة (١٩١٠م)، فوقف علي فهمي كامل بك، وألقى كلمة حماسية، دعا فيها الجمعية العمومية إلى إعادة انتخاب الفقيد رئيسًا؛ وقوبلت كلمته بالتصفيق والتأييد، وانتخبت الجمعية بالإجماع فريدًا رئيسًا مدى حياته، وأعلن القرار بين تصفيق الحاضرين جميعًا وهتافهم للرئيس.

ولما كانت المادة الأولى من لائحة الحزب تقضي بانتخاب الرئيس لمدة ثلاث سنوات، فقد اقترح علي فهمي كامل بك تعديل هذه المادة، بالنسبة للمترجم، طبقًا لقرار الجمعية العمومية، فوافقت الجمعية على ذلك.

انتخاب اللجنة الإدارية

وجرت الانتخابات لأعضاء اللجنة الإدارية، فأعطيت أوراق الانتخاب للحاضرين ليكون الانتخاب بمحض الحرية والرضا، وألفت لجنة لفرز الأصوات من كل من: علي فهمي كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش، وعبد اللطيف بك الصوفاني، وإسماعيل بك لبيب، والدكتور نصر فريد، وأمين أفندي الرافعي، ومصطفى أفندي الشوربجي، ومحمد أفندي زكي علي، وأحمد أفندي الصدر، وأمين أفندي فتحي. وتولت هذه اللجنة بعد انتهاء الاجتماع فرز الأصوات وتعدادها، فأسفرت نتيجة الفرز عن انتخاب اللجنة الإدارية على النحو الآتي[1]:

علي فهمي كامل بك، أحمد بك لطفي، عبد اللطيف بك الصوفاني، يوسف بك حافظ، عبد الحميد بك عمار، علي بك المنزلاوي، إسماعيل بك لبيب، عبد الرحمن

(١) كما جاء بـ«العلم» عدد (٢١ يناير سنة ١٩١١م).

أفندي الرافعي، محمود بك الشيشيني، محمد علي علوبة بك، عبد الله بك طلعت، محمد بك أحمد الشريف، محمد أفندي توفيق العطار، محمد بك فهمي حسين، علي بك حافظ، حسن بك خيري، الدكتور إسماعيل صدقي بك، محمد عبد اللطيف بك، إبراهيم باشا حليم، الدكتور محمود ناشد بك، محمد بك إبراهيم خليفة، إسماعيل بك حافظ، إسماعيل بك الملواني، فؤاد بك سليم الحجازي، حسين بك فهمي بهجت، محمد بك حافظ رمضان، مصطفى أفندي الشوربجي، لملوم بك السعدي، محمد أفندي زكي علي، حافظ بك المنشاوي.

الاحتجاج على الاحتلال

وقررت الجمعية العمومية تجديد الاحتجاج على الاحتلال وعلى اتفاقية السودان، ومطالبة الخديوي بالدستور، وأرسلت البرقيات بذلك.

مأدبة الكونتنتال

وأقام الحزب مأدبة بفندق الكونتنتال (مساء يوم ٢٠ يناير سنة ١٩١١م) لمناسبة انعقاد الجمعية العمومية، حضرها نحو مائة وعشرين من أعضاء الحزب، يتقدمهم أعضاء اللجنة الإدارية، ورؤساء اللجان الفرعية، وخطب فيهم الرئيس، وعلي فهمي كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش، وقد استطرد الشيخ جاويش في خطبته إلى الأيام التي قضاها في السجن، وما عسى أن يلحق الرئيس أو ينتظره؛ إذ كان محددًا لمحاكمته يوم ٢٣ يناير؛ أي بعد يومين من الاجتماع، فابتسم الزعيم لهذه الإشارة، فقال الشيخ جاويش: إنه يسر لرؤية الرجال يبسمون لما ينزل بهم من الشدائد، فيستوي لديهم الرخاء والشقاء، ولا تؤثر فيهم المحن والمصاعب.

مأدبة المؤتمر الوطني ـ بفندق الكونتيننتال ـ ٢٠ يناير سنة ١٩١١ (انظر ص ٢٥٤)

وترى الرئيس محمد فريد في الصدر ، يحيط به : احمد بك اطى . على فهمى كامل بك . يوسف بك حافظ . محمود بك الشيشيني . الشيخ عبد العزيز جاويش . اسماعيل بك حافظ ، ومن الواقفين خلفه : الأستاذ عبد الرحمن الرافعي . محمد بك عبداللطيف . اسماعيل بك لبيب . محمد بك احمد الشريف . عبد الله بك طلعت . الاستاذ عبد المقصود متولي ، ومن الجالسين على المائدة اليسرى في الصورة : الدكتور نصر فريد بك . الاستاذ احمد حلمي . الاستاذ احمد فؤاد . الأستاذ محمد صادق عنبر . امين بك الرافعي . الاستاذ احمد وفيق . الشيخ مصطفى نوح . احمد افندي راشد . الاستاذ مظهر ابو العز . عبد الرحمن بك مجاهد . طاهر اللوزي بك . محمد امين يوسف بك . ابراهيم بك عثمان ارناؤوط . عبد الحليم العلايلي بك . ومن الجالسين على المائدة اليمنى الاستاذ محمد علي المهندس الخ الخ .

محاكمة الزعيم

(٢٣ يناير سنة ١٩١١م)

أسلفنا القول أن الوزارة انتهزت فرصة ظهور كتاب (وطنيتي) للشيخ علي الغاياتي في (يوليو سنة ١٩١٠م)، فأوعزت إلى النيابة بإقامة الدعوى العمومية على المؤلف، وعلى الفقيد، والشيخ عبد العزيز جاويش؛ لكتابتهما مقدمتين لهذا الكتاب. ومن الثابت أن الزعيم كان قد كتب مقدمته دون أن يطلع على محتويات الكتاب، وقبل أن يتم الأستاذ الغاياتي وضعه، وسلمها إليه في (فبراير سنة ١٩١٠م)، أي قبل إعداد كتابه للطبع، ثم سافر إلى أوربا في (٥ مايو)، وظهر الكتاب في يولية، فلم يكن من سبيل إلى أن يراقب ما يحتويه الكتاب. أمَّا المقدمة في ذاتها فليس فيها ما يؤاخذ عليه، وهذا نصها:

تأثير الشعر في تربية الأمم

«الشعر من أفعل المؤثرات في إيقاظ الأمم من سُباتها، وبث روح الحياة فيها، كما أنه من المشجعات على القتال، وبث حب الإقدام والمخاطرة بالنفس في الحروب، ولذلك نجد الأشعار الحماسية من قديم الزمان شائعة لدى العرب وغيرهم من الأمم المجيدة كالرومان واليونان وغيرهم.

وليس من ينكر أن الأنشودة الفرنسية التي أنشأها الضابط الفرنسي (روجيه دي ليل) وسميت «المرسلييز» كانت من أقوى أسباب انتصار فرنسا على ملوك أوربا الذين تألبوا لإخماد روح الحرية في مبدأ ظهورها.

لذلك كتب الكاتبون منا كثيرًا في ضرورة وضع القصائد والأغاني الوطنية؛ ليحفظها الصغار، ويترنموا بها في أوقات فراغهم، ولينشدوها في ساعات لعبهم، بدل هذه الأغاني والأناشيد التي يرددها أطفال الأزقة، خصوصًا في ليالي شهر رمضان

المبارك. كما كتبوا في لزوم تغيير الأغاني التي تنشد في الأفراح، وكلها دائرة حول نقطة واحدة، هي الغرام، ووصف المحبوب بأوصاف ما أنزل الله بها من سلطان.

لقد كان من نتيجة استبداد حكومة الفرد، سواء في الغرب أو في الشرق، إماتة الشعر الحماسي، وحمل الشعراء بالعطايا والمنح على وضع قصائد المدح البارد، والإطراء الفارغ للملوك والأمراء والوزراء، وابتعادهم عن كل ما يربي النفوس، ويغرس فيها حب الحرية والاستقلال، كما كان من نتائج هذا الاستبداد خلو خطب المساجد من كل فائدة تعود على المستمع، حتى أصبحت كلها تدور حول موضوع التزهيد في الدنيا، والحض على الكسل، وانتظار الرزق بلا سعي ولا عمل.

تنبهت لذلك الأمم المغلوبة على أمرها، فجعلت من أول مبادئها وضع القصائد الوطنية، والأناشيد الحماسية باللغة الفصحى للطبقة المتعلمة، وباللغة العامية لطبقات الزراع والصناع وسواهم من العمال غير المتعلمين، فكان ذلك من أكبر العوامل على بث روح الوطنية بين جميع الطبقات. ويسرني أن هذه النهضة المباركة سرت في بلادنا؛ فترك أغلب الشعراء نظم قصائد المديح للأمراء والحكام، وصرفوا همَّهم، واستعملوا مواهبهم في وضع الأشعار الوطنية، وإرسالها في وصف الشئون السياسية التي تشغل الرأي العام، وقد لاحت (وطنيتي) في طليعة هذه النهضة الميمونة الرشيدة.

ومما يزيد سروري، أن شعراء الأرياف وضعوا عدة أناشيد وأغان في مسألة دنشواي، وما نشأ عنها، وفي المرحوم مصطفى كامل باشا ومجهوداته الوطنية، وفي موضوع قناة السويس، ورفض الجمعية العمومية لمشروعها، وأخذوا ينشدونها في سمرهم وأفراحهم على آلاتهم الموسيقية البسيطة، وهي حركة مباركة إن شاء الله، تدل على أن مجهودات الوطنيين قد أثمرت، ووصل تأثيرها إلى أعماق القلوب في جميع طبقات الأمة، وتبشر باقتراب زمن الخلاص من الاحتلال، ومن سلطة الفرد بإذن الله.

فعلى حضرات الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح في أيام معلومة ومواسم معدودة، وأن يستعملوا هذه المواهب الربانية العالية في خدمة الأمة وتربيتها؛ بدل أن يصرفوها في خدمة الأغنياء، وتمليق الأمراء، والتقرب من الوزارة؛ فالحكام زائلون، والأمة باقية. والسلام على مَن سمع ووعى، ووفق لخدمة بلاده وسعى؛ فإنَّ سعيه سوف يُرَى، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى».

محمد فريد

هذه هي المقدمة التي حوكم الزعيم من أجلها، فمهما قَلَّبت الطرف في عباراتها، لا تجد فيها أية مسئولية قانونية؛ ومع ذلك عدَّته النيابة شريكًا للمؤلف في التهمة، وبدأت بمحاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش والشيخ الغايايتي في (شهر أغسطس سنة ١٩١٠م)، حيث كان الزعيم في أوربا كما تقدم بيانه؛ وكان الحكم على الشيخ جاويش نذيرًا بالمصير الذي ينتظر الزعيم بعد عودته، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير، فلا يعود من أوربا، وأشاع خصومه أنه اعتزم ألا يعود خوفًا من الحكم عليه، فنفى هذه الإشاعة وهو في أوربا، ونفاها عنه في مصر أصدقاؤه والأقربون. وقد بلغ من تأصل الوطنية الصحيحة في بيت الزعيم أنه تلقى من كبرى كريماته خطابًا بتاريخ (١٤ أغسطس) ترغب إليه في الحضور؛ قالت:

«ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جاويش، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم، وما تحملتم الهوان في سبيل وطنكم». وختمت خطابها بقولها: «وأختم جوابي بالتوسل إليكم باسم الوطنية والحرية التي تضحون كل عزيز في سبيل نصرتها أن تعودوا، وتتحملوا آلام السجن».

فهذه البطولة التي تتجلى في ذلك الخطاب الكريم هي ثمرة الوطنية الحقة التي غرسها الزعيم في أقرب الناس إليه، وأعزهم لديه.

لم يكد الزعيم يعود إلى مصر في (أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠م) بعد جهاده المجيد في أوربا، حتى أخذت النيابة العمومية تحقق معه، وقد تولى هذا التحقيق محمد توفيق نسيم بك (باشا)، فاستجوبه يوم (٤ يناير سنة ١٩١١م).

ومن المؤلم حقًّا أنه بينما كان الفقيد يجاهد في أوربا ويتحمل المتاعب والمشاق في سبيل الدفاع عن قضية الوطن، كانت الوزارة تدبر له هذه المحاكمة التي انتهت بدخوله السجن، فلعل هذه هي المكافأة التي أعدتها له الوزارة مقابل جهاده الشاق الطويل. وهكذا أقامت النيابة الدعوى عليه بتهمة أنه حسَّن كتاب (وطنيتي) وامتدحه، بأن كتب مقدمة له تحت عنوان (تأثير الشعر في تربية الأمم)، وأن هذا الكتاب يحتوي على أمور معاقب عليها قانونًا.

نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر يوم (٢٣ يناير سنة ١٩١١م)، فانعقدت المحكمة برئاسة المستر دلبروجلي، وعضوية كل من أحمد ذي الفقار بك وأمين بك علي، وجلس في كرسي النيابة محمد توفيق نسيم بك، وحضر الزعيم غير مصطحب أحدًا من المحامين؛ اكتفاءً بأقواله في التحقيق، وأن التهمة في ذاتها لا أساس لها من الحق والقانون، فلا تحتاج إلى دفاعٍ.

وقد سأله رئيس الجلسة عنها، فأجاب قائلًا:

«في الوقت المنسوب إليَّ فيه تقريظ الكتاب كنت غائبًا عن مصر؛ لأنه ظهر في آخر يونية، وأنا سافرت إلى أوربا في ٥ مايو. أمَّا المقالة فكتبتها قبل صدور الكتاب، ولا علم لي بالمسائل التي فيه؛ لأن كثيرًا منها حدث ونظم شعره في غيابي، ولما كتبتُ المقالة كتبتها باعتقاد أنها مما لا يعاقب عليه القانون».

فقال رئيس الجلسة: إنه لا يمكن لواحد أن يكتب عما لا يعتقده، فكتابتك تدل على الاستحسان لما في الكتاب.

فأجاب الزعيم: «أنا لم أحسن الكتاب؛ لأني كتبت المقالة بدون أن أتعرض لما في الكتاب، وهي مما يصح أن ينشر في جريدة أو مجلة أو كتاب، وأنا قصدت بكتابتي الشعر من حيث هو».

الحكم

وبعد أن انتهت المناقشة وقف محمد توفيق نسيم بك وترافع مرافعة استغرقت خمسًا وثلاثين دقيقة، أسرف فيها في الاتهام، وأظهر ما لا يليق من الشماتة بالرئيس، ثم خلت المحكمة للمداولة، وبعد بضع دقائق عادت وأصدرت حكمها بحبس الزعيم ستة أشهر مع النفاذ.

قوبل الحكم بالسخط والمقت، وعمَّ الدهش أنصار الزعيم وخصومه على السواء، وبدا أثر ذلك كله في الصحافة الوطنية والأجنبية معًا؛ ذلك أن أحدًا لم يكن يتوقع الحكم بإدانة الرئيس؛ بَلْه الحكم عليه بهذا الحكم الصارم. وتبين للجميع أن القصد من رفع الدعوى العمومية لم يكن محاكمته على أمر معاقب عليه، وإنما هو التنكيل به وبالحركة الوطنية، وإلقاء الرعب والفزع في صفوف أنصارها؛ لينصرف الناس عنها، تفاديًا من مثل هذا الاضطهاد الذي لقيه الرئيس. وقد تجلى هذا الغرض في ملابسات القضية وفيما أشارت إليه بعض الصحف الموالية للاحتلال، فقد ذكرت أن رئاسة فريد هي التي جعلته يقوم بدور هام في الواقعة التي اعتبرها القضاء معاقبًا عليها، وأن هذا الدور لا يقف عند هذه المقدمة التي كتبها، وإنما ترجع مسئوليته إلى أبعد من ذلك، فهي راجعة إلى الخطة التي رسمها لحزبه، وإلى المبادئ التي نشرها بواسطة لسان حزبه، وإلى الخطب التي ألقاها، والتأثير الذي أوجدته في نفوس أنصاره.

وهذا القول معناه أن الزعيم لم يحاكم من أجل المقدمة التي كتبها؛ بل من أجل موقفه العدائي من الاحتلال والحكومة، وأن الغرض من محاكمته إنما هو إرهابه ومعاقبته على إخلاصه في جهاده.

ولقد اشترك في هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم «سياسة الوفاق» وهم: الاحتلال، والخديوي، والوزارة. ومما يؤسف له أن يشترك الخديوي والوزارة في هذا الظلم، وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال، بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية، أمَّا أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية، ومحكمة الجنايات المصرية، فهذا الذي يلقي على الهيئات المصرية والأشخاص المصريين الذين اشتركوا في هذه المأساة تبعة هائلة؛ إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد في سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات في هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ؟! وهو لم يكن في جهاده يحارب الخديوي ولا الوزارة بالذات، بل كان يحارب الاحتلال، فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال؟! ولم يكن ثمة شك في اشتراك الخديوي والوزارة في هذه المأساة؛ لأن إقامة الدعوى العمومية على زعيم الحركة الوطنية، لا يمكن أن تنفرد بها النيابة العمومية وأن يكون الموعز بها هو الاحتلال وحده، بل إن مثل هذه القضية السياسية الهامة لا تقام إلا بموافقة الحكومة، وبتوجيه منها، ولقد كان يجمل بالخديوي أن يذكر للحركة الوطنية فضلها عليه في إقصاء اللورد كرومر خصمه العنيد عن منصبه، كما كان يجمل بسعد -وقد كان يتولى وزارة الحقانية- أن لا يأمر بهذه المحاكمة، ولا يقر إقامة مثل هذه الدعوى، وهو المدين بمركزه في الوزارة للحركة الوطنية؛ إذ لولا جهاد مصطفى وفريد في حادثة دنشواي لما تطورت سياسة الاحتلال، ذلك التطور الذي كان من أولى نتائجه تعيين سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف وزيرًا للمعارف، فليس يخفى أن الحكومة البريطانية قررت تعديل سياستها بعد هذه الحادثة، وكانت تعلم أن من أسباب سخط الأمة على هذه السياسة حصر السلطة في أيدي المعتمد البريطاني والمستشارين الإنجليز، فأرادت أن تسند بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين، وتترك لهم جانبًا من السلطة، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال، وتجتذب في الوقت نفسه إلى صفها بعض رجالات مصر، ومن المحقق أن اللورد كرومر هو المقترح تعيين سعد بك زغلول وزيرًا

للمعارف، وهذه واقعة مسلَّم بها من الجميع، وقد صدر الأمر العالي بتعيينه في (أكتوبر سنة ١٩٠٦م)، فملابسات تعيينه تدل على أنه نتيجة من نتائج حادثة دنشواي؛ لأن سعدًا كان مستشارًا بمحكمة الاستئناف منذ سنة (١٨٩٢م)، واللورد كرومر كان معتمدًا لإنجلترا في مصر منذ سنة (١٨٨٣م)؛ ومع ذلك لم يفكر في إسناد الوزارة إلى سعد بك زغلول، المستشار الذي كان منقطعًا إلى قضائه في محكمة الاستئناف، فالتفكير في تعيينه بعد وقوع حادثة دنشواي بنحو أربعة أشهر دليل على أنه أثر من آثارها، وهو جزء من التغيير الذي انتوت الحكومة البريطانية إدخاله في سياستها بمصر عقب الحادثة، ومن هنا يمكنك أن تدرك ما لمصطفى وفريد من الفضل في هذا التعيين.

وصفوة القول أن محاكمة الفقيد في هذه التهمة كانت مأساة قضائية، كما كانت مأساة وطنية وأخلاقية، تلقي ظلًّا كثيفًا على تاريخ الحركة الوطنية.

الزعيم في سجنه

أمَّا فريد، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت، وجأش رابط، وقد استمع إلى الحكم في الجلسة، فلم يفارقه هدوءه الذي كان يلازمه من قبل، ولم يبد منه أي جزع أو وهن، وأسلم نفسه إلى النيابة في طمأنينة وسكينة، وطلب وهو ذاهب إلى السجن[1] بعض كتب ليطالعها، وحضر هذا المشهد المؤثر كثيرون من أنصاره وتلاميذه الذين شهدوا الجلسة من أولها إلى آخرها، فبدت عليهم مظاهر الجزع والوجوم، إذ صدمهم هذا الحكم بما لم يكونوا يتوقعون، فلم يكتموا حزنهم وألمهم، وأجهش بعضهم بالبكاء حين رأوا الرئيس في طريقه إلى السجن، فلامهم رحمه الله على جزعهم، وطلب إليهم الثبات والشجاعة، ونصح لهم أن يحتملوا الحكم بالجلد والصبر.

(١) سجن الاستئناف بباب الخلق حيث قضى مدة حبسه.

واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم الحكم وقررت:

١ - أن تطلب إلى الأمة مقابلة هذا الحكم بالثبات، وأن تنصح لها بالإخلاد إلى الهدوء والسكينة.

٢ - طلب إعادة الدستور من الخديوي.

وانهالت رسائل العطف والولاء على الرئيس من كل صوب، وفاضت بها أنهار الصحف.

قصيدة أحمد نسيم

ونظم الشاعر أحمد نسيم قصيدة بليغة بعنوان (إلى الرئيس في سجنه)، عبَّر فيها عن الشعور العام بإزائه أصدق تعبير، قال:

يا ليت سجنك لم يكن بمقدر ... فاصبر على المقدور ستة أشهر
قد جلَّ رزء الشعر حتى خلتُه ... بعض الرثاء وأنت لما تقبر
لولا احترام الحاكمين وحكمهم ... لجعلته مثل الشواظ الأحمر
أقصرتَ في ما قلت حتى لم تسل ... أمقصرًا أم كنت غير مقصر
وتركت أقيال الدفاع فلم تعن ... بالمدره المشهور أو بالأشهر
يكفيك عطف العالمين ووجدهم ... من أكبر يطأ الثرى أو أصغر
حتى لقد ماد البقيع ويثرب ... وتزلزلت أرض الصفا والمشعر
والتاع قلب محمد لمحمد ... رب المحامد والعلا والمفخر
إني نظرتك في اتهماك واقفًا ... فظننت أنك واقف في المنبر
لتقول شعبي أو بلادي إني ... لهواكما بين اللظى المتسعر
ولقد رأيتك جالسًا مستبسلًا ... خلف الشباك جلوس من لم يذعر
فرأيت في هذا الشباك مَعانيًا ... فهي العرين وأنت أجرأ قسْور
ولقد لمحتك ماشيًا في ثلة ... تعتز بينهم بقدر أوفر

فسألت هل هذا المسور «خالد» ... أم «جوهر» يختال بين العسكر
أفريد يا ابن الأكرمين تحية ... من شاعر بسوى الأسى لم يشعر
في مصر قوم ناوأوك بشرهم ... فاردد مكايدهم إليهم وانحر
ذكروك في حب البلاد وأهلها ... ما قيمة الإنسان إن لم يُذكر
لو كنت ممن تاجروا بضميرهم ... للعبت لعبًا بالنضار الأصفر
أو كنت ممن يطلبون مراتبًا ... لشأوت في العلياء نجم المشترى
وسبقت أجرام السماء وفتها ... من مظلم في ذاته أو نيِّر
أمحمد كن في النوائب ضيغمًا ... مستجمعًا للطارئ المتنمر
إن بتَّ أنت من الفوادح جازعًا ... ما فضل مفتول الذراع غضنفر
أشرقْ لعلك بين سجنك مشرقًا ... تهدي سبيل الطارق المتنور
فالشعب بعدك بات ينتجع العلا ... وغدًا مناه ورود هذا الكوثر
أنعم بسؤددك العظيم ومرحبًا ... بك من كريم الأصل زاكي
أعزز علينا يا ابن «أحمد» حالة ... جاءت بعيش بالهموم مكدر
فكأنه بدر يحجب نوره ... ظلماتُ غيم في السماء كنهور
أو درة مكنونة في زاخر ... أو دمعة مخبوءة في محجر
أو زهرة فيحاء خيف ذبولها ... وضياع نفحتها إذا لم تستر
أو ناظر غمضت عليه جفونه ... حذرًا عليه من القذى والعثير
أو أنت سر الكائنات محجب ... أو بعض مكنون القضاء المضمر

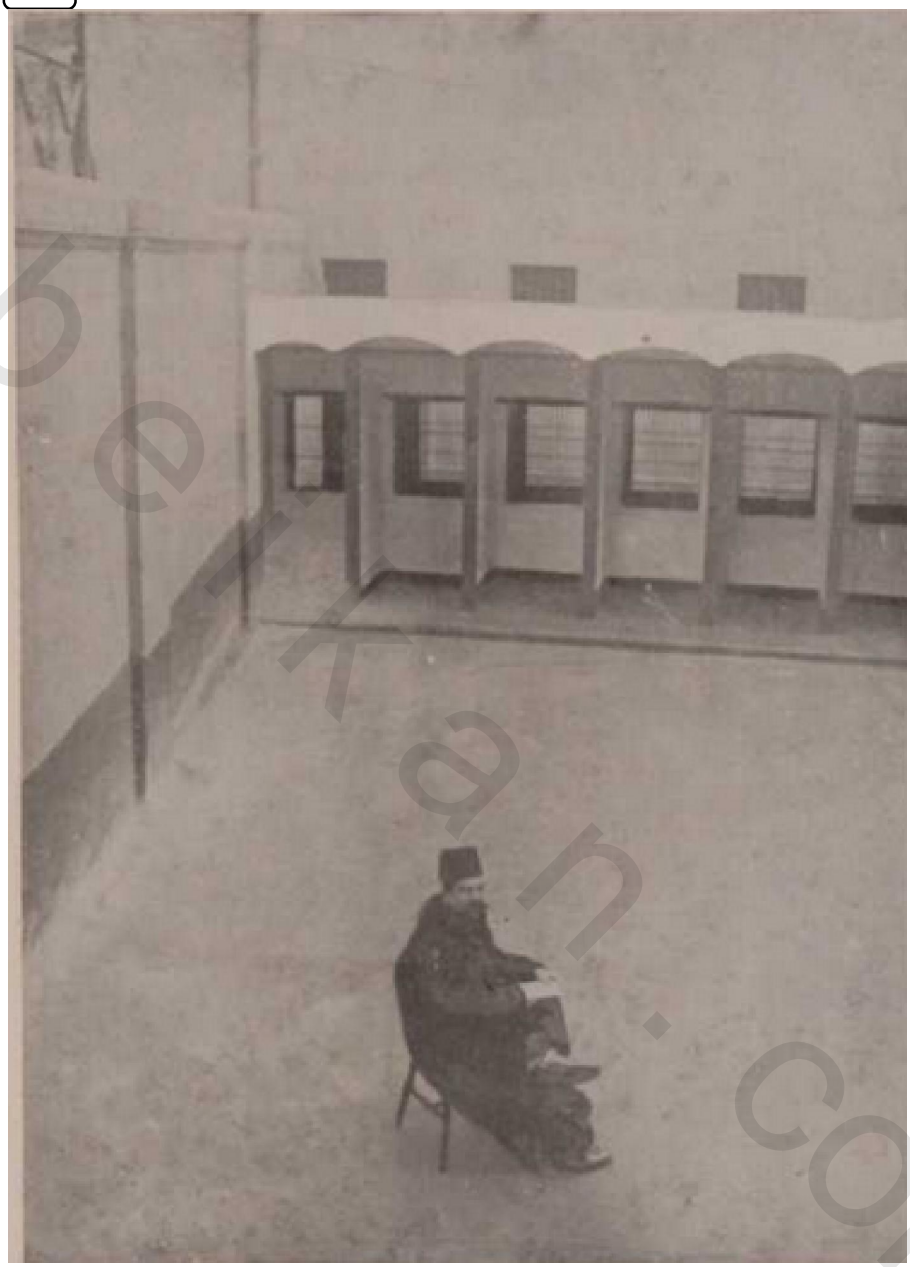

صورة للزعيم محمد فريد في حوش الاستئناف بباب الخلق، حيث قضى مدة حبسه
(من ٢٣ يناير ١٩١١ إلى ١٧ يوليه سنة ١٩١١)

obeikan.com

إلى أن قال:

أمحمـــد مـــا أنـــت أول مبـــتلى ... بالفادحـات مـن الزمـان الأكـدر
إني عهدتك خير من يسدي الورى ... رأيًـــا وخـــير مفكـــر ومـــدبر
فاشهر لدى الأهوال عزمًا صادقًا ... فلـــرب عـــزم كالحـــسام الأبـــتر
مـا النـاس إلا اثنـان ذاك ميـسر ... للـــصالحات وذاك غـــير ميـــسر
جـــلَّ الإله فقـــد أرانـــا علمـــه ... مـن كـل شيء في الوجـود مـسخر
بانـــت مراحمـــه بأكمـــل رونـــق ... وبـــدت مـــآثره بأجمـــل مظهـــر
لـولا الفـؤاد ومـا أصـاب دفينـه ... مـا كنـتُ عـن ذكـراك بالمتـأخر
لولا مراس الداء صغت قصيدة ... أربـت عـلى شـعر الأديـب المكثـر
عفـوًا رئـيس المخلـصين فـإنني ... مـا رمـت إلا جـل عفـوك فـاغفر
قد جئتُ أزجي في القريض خريدة ... قد بات يحسدني عليها البحتري
عطريـة فيحـاء طـورًا عـن شـذا ... ورد وطـورًا عـن أريـج العنـبر
فيهـا معـان صـاغها لـك مبـدع ... جـــم البيـــان خيالـــه لم يحـــصر
فـاخلع عليهـا مـن خلالـك نفحـة ... حتـى تـضوع بـنفح مـسك أذفـر
لي فيـك مـلء الخـافقين لآلـئ ... زهـر تبيـع بهـا الـرواة وتـشتري
فعليـك منـى مـا حييـت تحيـة ... وسلام كسرى في الملوك وقيصر

وقـد شـعر الـوزراء وأنـصارهم أنهـم ارتكبـوا أمـرًا إدًّا بـالحكم عـلى الـرئيس، واستهدفوا لسخط الرأي العام، فأعلنوا أنهم يريدون إصدار عفو عنه، وأوفدوا إليه في سجنه من ينبئه بذلك، فجاءه كولس باشا مدير مصلحة السجون، وخلا به في غرفته، وسأله عما يحتاج إليه من أسباب الراحة، وأجابه إلى كل ما طلب في هذا الصدد، ثم أمر عبد الرحمن أفندي سري مأمور السجن بالابتعاد عنهما، ففعل، وبدأ كولس باشا يتحدث إليه بالفرنسية قائلًا: «إني أسعى للعفو عنك إذا وعدت بتغيير خطتك». فأجابه الفقيد: «إن ما تطلبه مستحيل». فعدل كولس باشا وقال: «إني لا

أطلب منك تغيير مبادئك؛ بل تخفيف لهجتك». فرفض، فقال له كولس باشا: «أنت تريد إذن قضاء الستة الشهور في السجن». فقال الزعيم: «نعم وأزيد عليها يومًا إن أردتم». فأدرك كولس باشا أن لا سبيل إلى مساومته وانصرف.

وأكثرت بعض الصحف -وبخاصة (الجريدة)، وكان مديرها الأستاذ أحمد لطفي السيد بك (باشا)- من التحدث عن العفو والدعوة إليه، فقال الفقيد إلى محدثيه: «أرجو أن تبلغوا لطفي بك السيد أن يتحاشى طرق هذا الموضوع، فإن هذا ما لا أقبله ولا أرغب فيه».

وبعد بضعة أسابيع زاره في السجن الدكتور عثمان بك غالب، موفدًا من قِبَل الخديوي؛ ليعرض عليه من جديد مسألة العفو، وقال له: إنَّ الخديوي مستعد للعفو عنه! ورغب إليه أن يقدم طلبًا بذلك، فلامه الزعيم على مسعاه في هذا الصدد، وقال له: «أنا لا أطلب العفو، ولا أسمح لأحد من عائلتي بطلبه عني، وإذا صدر العفو فلا أقبله».

وقضى الزعيم مدة حبسه الطويلة في سجن الاستئناف بباب الخلق، قضاها صابرًا ثابتًا، وكان يقطع الوقت بمطالعة الكتب، وقراءة القرآن الكريم، ودراسة اللغة الألمانية.

الذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون في يوم (الجمعة ١٠ فبراير سنة ١٩١١م) بالذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل، وكان فريد في سجنه، فأقام الحزب الوطني هذا الاحتفال لكي يبرهن على أن سجن الرئيس لم يفت في عضده، ولم يصرفه عن متابعة الجهاد وإحياء ذكرى الزعيم الأول، وسار موكب الذكرى من شارع الدواوين (نوبار باشا الأن) إلى مدفن مصطفى كامل بالإمام، على النحو الذي سلف يومي الذكرى الأولى والثانية، ولما وصلت الجموع إلى ساحة المدفن، وقف علي فهمي كامل بك، وألقى

كلمة حماسية بدأها بقوله: «أيها الإخوان، قدمت الأمة اليوم برهانًا عظيمًا ودليلًا حسيًّا، على أن ذكرى عظماء الرجال، وكل رجل يقوم لها بعمل جليل، يجب إكبارها، ونقش حروفها على صفحات القلوب». إلى أن قال: «ويجب أن نكون رجلًا واحدًا في تأييد المبادئ التي نعمل بها ونقدسها، يجب أن نقول لمصطفى ونحن بجانب قبره: إنهم أهانوا رجالك واضطهدوهم؛ ولكنهم لم يستطيعوا المساس بالمبادئ التي وضعتها. إنهم حبسوا خليفتك، ولكن جنودك لم تخف. إنهم حبسوا رئيسكم فريدًا؛ ولكن حبس الرئيس لا يخيفنا، ليحبسوا من شاءوا، فالشدائد لا تزلزل أقدامنا».

فقوبلت كلمته بالتصفيق والحماسة، وتعاقب الخطباء على المنبر، متحدثين عن ذكرى الزعيم الأول، وسجن الزعيم الثاني.

وسار في هذا اليوم موكب للذكرى في الإسكندرية، وكذلك أقيمت لها حفلات في كثير من البنادر والأقاليم.

قصيدة خليل مطران

ونظم الشاعر الكبير خليل مطران قصيدة عصماء عن هذه الذكرى، قال:

ضريحٌ على نجْد الصلاح مُقام ... فيا زائريه إنه لمقام[1]
هنا عظة الدنيا، هنا مبلغ العُلا ... هنا المجد خلد، والصفاء دوام
هنا باتت النفس الأبية حُرة ... فتم لها فوق المرام مرام
نجت فتسامت ما تسامت مجدة ... صعودًا إلى حيث المقر سلام
ففي الأوج منها جوهر متألق ... وفي الأرض أعراض الحياة رغام
تطلع علينا أيها الروح من علِ ... فإنك داعينا ونحن قيام
لنا بك أن تُذكر عهود وثيقة ... وهيهات أن ينسى العهودَ هُمامُ
تداعت علينا بعد بينك محنة ... كما يتداعى بالرعود غمام

(١) النجد: المكان المرتفع من الأرض، والمقام: المنزلة الحسنة.

فما راعنا منها الوعيد ونالنا ... أذى فعرفنا كيف كنت تضام
خبرنا من التسهيد ما كنت قبلنا ... تبيت تقاسيه ونحن نيام
وذقنا من التنكيد ما كنت شاربًا ... غداة تدار الكأس وهي مدام
فشَدَّت عرانا الكارثاتُ ملمة ... وعلمانا هون السقام سقام
لنا أمل نصب العيون ينيرنا ... فلسنا نبالي أن يجيش ظلام
وما نتشكى فالشكاة مهانة ... سكتنا وندري المجد كيف يرام
عليك سلامُ الله إن فريقنا ... كفيل بسير الدهر وهو عُرام
ومصر كما تهوى علينا كريمة ... وأنت كريم والحماة كرام

رد الحزب الوطني على تقرير المعتمد البريطاني

وقد وضع الحزب الوطني ردًّا على تقرير السير إلدون جورست المعتمد البريطاني عن سنة (١٩١٠م)، وأخرجه في (يولية سنة ١٩١١م) في كتاب قيم، فنَّد فيه دعاوى الاحتلال، ووصف فيه حالة البلاد الحقيقية في عهده وجعله أربعة أقسام، وهي:

١- سياسة إنجلترا في مصر من الوجهة العامة.

٢- الحكم الذاتي في مصر.

٣- تفنيد دعوى الاحتلال أنه جاء مصر، فأغناها من فقر، وأسعدها من شقاء.

٤- التعليم في عهد الاحتلال.

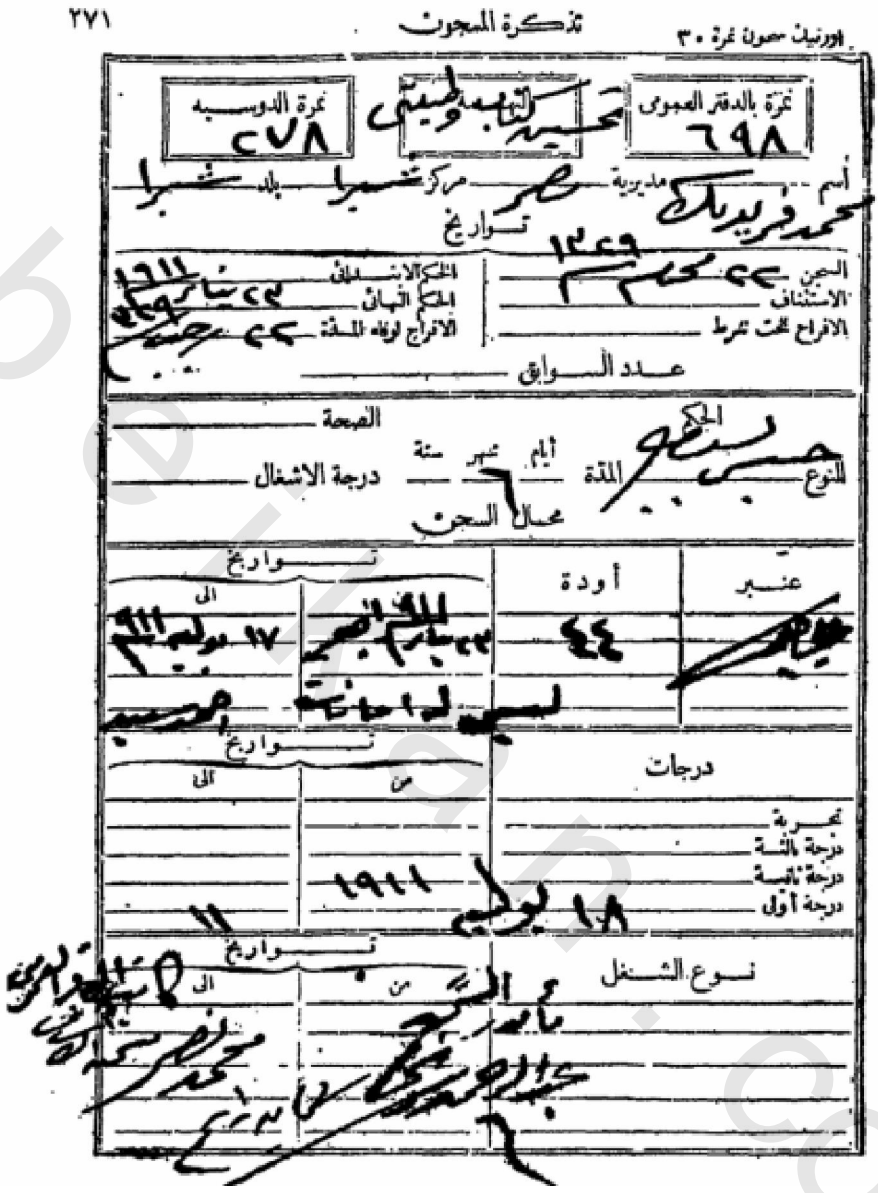
٢٧١ تذكرة المسجون
اورنيك نمرة ٣٠
نمرة بالدفتر العمومي ٦٩٨
نمرة الدوسيه ٧٨
محمد فريد بك
اسم ... مديرية ... مركز ... بلد ...
تواريخ
السجن ... الاستئناف ... الافراج تحت شرط ...
الحكم الابتدائي ... الحكم النهائي ... الافراج لوفاة المدة ...
عدد السوابق ...
الصحة ...
للنوع ... المدة ... أيام ... شهور ... سنة ... درجة الاشغال ...
محال السجن
تواريخ | عنبر | أودة
درجات
تجربة
درجة ثالثة
درجة ثانية
درجة أولى
نوع الشغل

خروج الزعيم من السجن

قضى الزعيم الستة الأشهر المحكوم عليه بها، وخرج من السجن يوم الثلاثاء ١٨ يولية سنة ١٩١١م (٢٢ رجب سنة ١٣٢٩هـ)، وقد أخفت الحكومة عن الناس موعد الإفراج عنه، حتى تضلل الجماهير التي كانت ترتقبه حول سجن الاستئناف

ساعة خروجه، وكان المنتظر أن يفرج عنه (مساء يوم ١٧ يولية) حيث ينتهي مدة سجنه، وقد ظلت الجماهير ترقب خروجه منذ هذا المساء، ولكن لم يؤذن له بالخروج إلا في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي.

حدثني الأستاذ محمود العمري -أحد تلاميذ فريد الأوفياء- أنه وجمهورًا كبيرًا من الشباب، اجتمعوا في قهوة بباب الخلق (مساء يوم ١٧ يولية) ينتظرون خروج الزعيم، وظلوا يرقبون خروجه حتى أقفلت قهاوي الميدان حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل، فظلوا واقفين الميدان حتى الخامسة صباحًا، إذ خرجت من السجن عربتان من بابين مختلفين في وقت واحد؛ لتضليل الجماهير، حتى لا يعلموا في أيتها كان فريد، ولكنهم لم يلبثوا أن عرفوا العربة التي كان يركبها، فلحقوا بها برغم محاولة البوليس إبعادهم عنها، وحفوا بالزعيم في مظاهرة كبيرة وصحبوه حتى منزله بشبرا، ثم انضمت إليهم جماهير أخرى كانت تنتظره عند كوبري شبرا، ورافقه الجميع إلى منزله.

خرج الزعيم من السجن كما يخرج السيف من غمده، خرج أقوى ما يكون ثباتًا على الجهاد، وعزمًا على الكفاح لأجل مصر، وكتب يوم خروجه مقالًا رائعًا عنوانه (من سجن إلى سجن)، عبر فيه عن شعوره وهو في السجن، وعند خروجه منه قال:

«مضى عليَّ ستة أشهر في غيابات السجن، ولم أشعر أبدًا بالضيق إلا عند اقتراب أجل خروجي، لعلمي أني خارج إلى سجن آخر، هو سجن الأمة المصرية، الذي تحده سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال.

نعم، إن كل أمة هضم حقها وحرمت دستورها واستبدت بإدارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الأجنبية، لهي أمة سجينة ما دامت أمورها بيد غيرها، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الأمة، ولا مع حاجات البلاد، ويقول عنها عميد المحتلين أن لا وظيفة لها إلا تنفيذ نصائح (أي أوامر) «حكومة جلالة الملك»، حقيقة لم أشعر أي انشراح عند حلول أجل مفارقتي لهذه الغرفة الضيقة التي قضيت

بها ستة أشهر قمرية -أي مائة وستًّا وسبعين ليلة كاملة- لعملي أني خارج إلى سجن أضيق، ومعاملة أشد؛ إذ أصبح مهددًا بقانون المطبوعات، ومحكمة الجنايات، محرومًا من الضمانات التي منحها القانون العام للقتلة، وقطاع الطريق، فلا أثق أني أعود لعائلتي إن صدر منى ما يؤلم الحكومة من الانتقاد؛ بل ربما أوخذ من محل عملي إلى النيابة، فالسجن الاحتياطي، فمحكمة الجنايات، إلى السجن النهائي، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور وتفي إنجلترا بوعودها المتكررة فتجلو عن بلادنا.

قضيت هذه المدة في السجن دون أن أشعر بأقل ضيق، وكنت كلما شعرت بأن شيطان الضجر يسعى لأن يجد إلى نفسي سبيلًا، تذكرت ما قاساه خدام الوطن في كل البلاد، مثل الإيطاليين والفرنسيين، وأحرار الأتراك في عهد عبد الحميد، وما يقاسيه الآن أحرار بولونيا والروسيا في سيبيريا، وفي السجون، من أنواع العذاب، كالضرب بالسياط، والموت جوعًا، وهلم جرًّا، فأقول في نفسي: إن هذا الحبس لا شيء في جانب حبي لمصر، أمي العزيزة، فيذهب عني الضجر، وتزداد عزيمتي اشتدادًا.

حكم عليَّ بالحبس، فلقيت من قومي عطفًا عظيمًا، ومن جميع الجرائد المحلية على اختلاف مذاهبها، وتباين لغاتها، ميلًا شديدًا، ومن جرائد أحرار العالم الأوربي، والعالم الإسلامي أجمع، تقديرًا لحكم محكمة الاستئناف، لم يسمح قانون المطبوعات لجرائدنا بنقله، فوجب عليَّ شكرهم أجمعين شكرًا جميلًا.

ظن أعداء حزبنا الوطني، وخشي محبونا أن يكون لحبسي هذا أقل تأثير من سير الحزب ونموه وانتشار مبادئه الحقة بين طبقات الشعب، ووصولها إلى أعماق قلوبه، ولكن لله الحمد، فقد برهن حزبنا أثناء اعتقالي بين جدران هذا السجن على أنه حزب الوطن، حزب الشعب، لا يؤثر فيه حبس رئيس، كما لم يقف سيره موت مؤسسه رحمه الله، فإن حبس أو مات رئيس، قام بدله رؤساء متضافرون على

مؤازرته، متضامنون على نصرته، عاقدون الخناصر على الوصول به إلى غايتنا وغاية كل وطني (ولو كان منافقًا)، وهي الجلاء والدستور».

وختم مقاله بقوله:

«إنَّ الحزب لم يقم على شخص معين؛ بل هو قائم على أعناق نفر غير قليل من الرجال المعدودين الذين لا يقفهم وعيد، ولا تؤثر فيهم الوعود بالوظائف العالية، ولا الرتب والأوسمة، وأن كل ما يبذل في سبيل استمالتهم لسياسة الحكومة أو السكوت عن المطالبة بالجلاء والدستور، يذهب هباءً منثورًا، ولا يترك أدنى أثر في وطنيتهم الصادقة، وإخلاصهم وتفانيهم في خدمة الأمة، دون أن يبالوا بمن يسقط منهم في ساحة الكفاح، أو ينظروا لعدد من يضحي منهم في سبيل الشرف، وخدمة المبادئ الحقة، وهم في ذلك كالجند في ميدان القتال، إذا سقط منهم واحد ضم الباقون صفوفهم ليسدوا الثلمة التي تحدث في هذا الفراغ، وبذلك يصلون إلى فتح قلعة الحرية، وتقويض (باستيل) حكومة الفرد، ومعقل الاحتلال الأجنبي. ألا فليعلم الأعداء والمحبون أن حزبنا سيظل حزب التقدم، وأن شعارنا كان -ولم يزل، وسيكون دائمًا- إلى الأمام إلى الأمام».

مأدبة الكونتنتال

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطني مأدبة في فندق الكونتنتال ابتهاجًا بخروجه، خطب فيها علي فهمي كامل بك، محييًا الرئيس، وارتجل الفقيد في ختامها كلمة قال فيها:

«إخواني الأعزاء:

اجتمعنا هنا قبل أن أحبس بيومين، كما قال حضرة أخي الفاضل، والآن نجتمع بعد أن قضيت في ذلك السجن ستة أشهر سويًّا، لقد أطنبوا وأسهبوا في تقدير أعمالي؛ ولكني لا أرى لي فضلًا ما بقي الاحتلال في بلادنا. وسواء عليَّ ما بقي فيها

أن أكون طليقًا أو معتقلًا، فإني في كلتا الحالتين لا أعد نفسي إلا سجينًا، ولا ينبغي أن نعتبر أنفسنا إلا مسجونين.

إنني ما خرجت من سجنٍ إلا إلى سجن في صورة أخرى، ولقد كان كل اعتمادي بعد معونة الخالق على رجال اللجنة الإدارية؛ تلك اللجنة التي لا رئيس فيها ولا مرءوس، بل الكل رئيس ومرءوس، نعمل جميعًا لغرض واحد، وقلب واحد، وجل أملنا استقلال مصر وإجلاء الاحتلال عنها. إننا أيها الأعزاء لا ينقصنا الدستور وحده، فإن غاية كل مصري تحرير مصر من كل احتلال، عسكريًّا كان أو إداريًّا أو اقتصاديًّا، ومن أجل ذلك نعمل موفقين، وإنني أرجو منكم أيها الإخوان ألا تغلوا في تقدير عملي، ولا تنظروا إليه بمنظار مكبر، ودعونا نعمل، إن الله معنا، وهو بنصرنا كفيل».

الخلاف بين المسلمين والأقباط

في خلال غيبة الزعيم في سجنه، حدثت فتنة الخلاف بين المسلمين والأقباط، وانعقد المؤتمر القبطي بأسيوط (في شهر مارس سنة ١٩١١م)، ثم المؤتمر المصري بمصر الجديدة في (إبريل-مايو) ردًّا عليه.

وكان كلا المؤتمرين مظهرًا يؤسف له من مظاهر الخلاف بين المسلمين والأقباط، وكلاهما قد اجتمع والفقيد في سجنه، ولو كان حرًّا طليقًا لما رضي بهذه المظاهر، ولنصح باجتنابها، ولأمكنه أن يعيد التفاهم بين الفريقين؛ لأنه هو ومصطفى كامل أول من وضعوا أساس الوحدة القومية، وجعلوا الوطنية عقيدة لجميع المصريين على السواء، ومثل هذه المظاهر لم يفد منها سوى الاحتلال، ولم تصدر عن نظر سليم في الأمور، ولقد قيل وقت انعقاد المؤتمرين: إن يد السير إلدون جورست -المعتمد البريطاني- لم تكن بعيدة عن الدعوة إليهما، ومما يؤيد ذلك أن الوزارة كانت مؤيدة عقد المؤتمر المصري ردًّا على المؤتمر القبطي، وهي التي فكرت في إسناد الرئاسة إلى مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق، وقد أوعزت إليه

بقبول الرئاسة على شيخوخته، ولو لم يكن الاحتلال مغتبطًا بهذه الحركة، أو راضيًا عنها، لما فكرت الوزارة في تأييدها. ومما يؤيد ذلك أيضًا أن جميع مواضيع المؤتمر المصري -بله المؤتمر القبطي- قد خلت من أي معارضة للاحتلال، أو انتقاد لسياسته، أو مطالبة له بتحقيق وعوده، في حين أن طابع المؤتمرات الوطنية في ذلك العهد إنما هو توجيه الأمة لمقاومة الاحتلال، والجهاد في سبيل الاستقلال. ومما يستوقف النظر حقًّا أن خطباء المؤتمرين لم يقولوا كلمة ضد الاحتلال، ولم يكن هذا منهج الفقيد في خطبه ومقالاته. ومما يشرف تاريخ فريد حقًّا، أنه لم يشترك في هذه المظاهر التي تنافي منهجه ومنهج مصطفى كامل في تدعيم الوحدة الوطنية، وقد كتب عن ذلك ما يأتي في مذكراته:

«ففي أثناء حبسي، شُرع في المؤتمر المصري الذي جمعه محمد سعيد باشا، بناء على رغبة السير إلدون جورست؛ لمحاربة الأقباط، وبالتالي للتفريق بين الأقباط والمسلمين».

وفاة السير إلدون جورست (يولية سنة ١٩١١م)

وتعيين اللورد كتشنر معتمدًا لبريطانيا

حدث في خلال سجن الزعيم أن تعرضت «سياسة الوفاق» للتصدع؛ إذ توفي السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في (١٢ يولية سنة ١٩١١م)، وعين بدله اللورد كتشنر، ولم يكن المعتمد الجديد ممن يرون اتباع سياسة الوفاق؛ بل عُرف عنه قبل قدومه إلى مصر أن سيعيد عهد كرومر، وقد أعاده فعلًا عقب مجيئه.

وبذلك دخلت سياسة الوفاق في دور الاحتضار، وقد سعى الخديوي تلقاء ذلك في أن يعدل الحزب عن موقفه حياله؛ تبعًا لتبدل سياسة الوفاق معه، فيتصل به ويؤيده بإزاء المعتمد البريطاني الجديد، فرفض الفقيد أن يجعل للحزب صلة بالخديوي، واتخذ له شعار الاستقلال عن جميع السلطات.

ولقد جاء اللورد كتشنر إلى مصر بطريقة غير مألوفة، فقد وصل إلى الإسكندرية[١] تقله بارجة حربية بريطانية، فكأنه قد جاء قائدًا للحرب، لا رسولًا للسلام، وفي اليوم التالي لوصوله زار الخديوي بسراي رأس التين زيارة خاصة، وفي اليوم نفسه قابله مقابلة رسمية، وقدم إليه أوراق اعتماده، وألقى بين يديه الخطبة المعتاد إلقاؤها من معتمدي الدول الأجنبية؛ ولكنه أدخل فيها عبارات تدل على انتحاله صفة السيطرة على حكومة البلاد وإدارتها، قال:

«وإني آمل أن هذا الوئام مع ودادي القديم لمصر يسهلان عليَّ أداة العمل الذي أبتغيه من صميم فؤادي، ألا وهو السهر على سعادة مصر بما تسمح لي به الوسائل وبموافقة وتعضيد سموكم».

وقال أيضًا: «وإذ قد عدت إلى هذه البلاد فسأوجه رغائبي وقواي للمحافظة على هذا الارتقاء والعمل على إنمائه».

فهذه الخطبة تشبه أن تكون خطبة عرش، لا خطبة معتمد دولة أجنبية يقدم أوراق اعتماده إلى مليك البلاد.

وظهر اللورد كتشنر فعلًا بمظهر الحاكم بأمره، فلم يكد يمر شهران على تقديمه أوراق اعتماده حتى وقعت حادثة أخرى تدل على سيطرته؛ إذ ذهب لحضور التشريفات الخديوية بسراي عابدين لمناسبة عيد الأضحى (ذي الحجة ١٣٢٩هـ، ديسمبر سنة ١٩١١م)، في غير الموعد المضروب لمعتمدي الدول الأجنبية، وطلب مقابلة الخديوي، فأجيب إلى طلبه في الحال.

ثم أنه أخذ يتولى بنفسه افتتاح المشاريع العامة، ويرأس حفلاتها، ويطوف في البلاد، ويقابل وفود الأعيان مقابلة مليك البلاد، فكان ذلك إيذانًا بانقضاء عهد سياسة الوفاق، وعودة سياسة السيطرة الإنجليزية السافرة.

---

(١) يوم (٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١م).

خطبة الرئيس في دار العلم

(يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١م)

ألقى الزعيم بدار العلم (مساء الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١م) لمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لدخول الإنجليز العاصمة، خطبة ضافية عن حالة البلاد السياسية، وكانت هذه أول خطبة سياسية جامعة ألقاها بعد خروجه من السجن، وقد قوبل بالحماسة الفياضة والهتاف الشديد من المجتمعين الذين ازدحمت بهم دار العلم بشارع الصنافيري، وكانوا يزيدون على أربعة آلاف، حتى ضاق بهم المكان، واضطر الكثيرون منهم إلى الوقوف.

بدأ خطبته بقوله:

«إخواني الإعزاء:

إننا مجتمعون الليلة لا للاحتفال بعيد الدستور، ولا بتاريخ خروج الإنجليز من مصر، ولا لإحياء ذكرى عمل مجيد قامت به الأمة؛ ولكن أقول -مع الأسف الشديد-: إننا اجتمعنا لتذكير الأمة بأشأم أيام تاريخها، ذلك اليوم الذي أفل فيه نجم استقلالها النوعي».

ثم أخذ يذكر الأمة بيوم (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢م)، وانتهى إلى قوله:

«إن ذكرى الأيام السود والحوادث المؤلمات لمما يقوي هذه النهضة بلا شك، ألا فاذكروا يوم (١٤ سبتمبر) ولا تنسوه أبدًا، اذكروه كذكركم آباءكم أو أشد ذكرًا، اذكروه قيامًا وقعودًا وعلى جنوبكم، ولا تدعوا هذه الجروح تندمل، أو يخفف ألمها بالمخدرات والمنومات التي يسعى في استعمالها أنصار الاحتلال».

وتكلم عن سياسية الحركة الوطنية. وردًّا على انتقاد أنصار الاحتلال لها، قال:

«يأخذ علينا الأعداء والخصوم السياسيون أننا متطرفون في حب بلادنا، متهورون في الدفاع عن حقوقها، لا نرحم من نعتقد فيه التذبذب، أو نرى منه عدم

الإخلاص، ويدعون تارة أخرى أننا حزب هياج، نسعى بعملنا إلى القضاء على اليسير الباقي لنا من الحقوق، ويهددونا في كل آن بصواعق الاحتلال التي يسقطها علينا بيد إخواننا في الوطن، وهم يعلمون -والله أعلم- أنهم لكاذبون، وأنه لا تطرف ولا غلو في حب الإنسان لبلاده».

ثم تكلم عن موقف الحركة الوطنية تجاه تعيين اللورد كتشنر معتمدًا لإنجلترا في مصر، قال:

«من الحوادث التي اشتغلت بها الصحافة في هذه الشهور، تعيين لورد كتشنر معتمدًا سياسيًّا للدولة المحتلة في هذه الديار، بدلًا من سير إلدون جورست، وبمجرد إشاعة هذا الخبر ارتعدت فرائض، واستكت أسنان، وهلعت قلوب، وأخذت جرائد تتكهن بما ستكون عليه سياسته قبل السلطة الشرعية، فذهبت وفود إلى لندره لاستطلاع خبايا ما يكنه، ولاستمالته إلى فريق من الأمة دون الفريق الآخر، ولتحسين سياسة الوفاق له؛ فقابل اللورد من اضطرته اللياقة والمجاملة لمقابلتهم، ورفض مقابلة الباقين، مرجئًا إبداء رأيه لمحادثيه إلى ما بعد حضوره إلى مصر، ووقوفه على أحوالها، ولم تزل هذه الحركة قائمة للآن. وقد ازداد الروع والهلع منذ حدد اللورد مغادرته لندره لتسلم وظيفته الجديدة، ولكن على أي فريق استولى هذا الرعب؟ على طائفة من الناس دون غيرهم، هي طائفة طلاب المنافع الشخصية، طائفة من يبحثون عن مصالحهم الخصوصية، ولو كان من ورائها ضياع البلاد، طائفة المتكالبين على الوظائف حبًّا في مرتباتها أو جاهها، طائفة عباد السلطة ما دام في يدهم شيء منها، يمكنهم استعماله في جر المنافع لأنفسهم أو للمقربين منهم، أو في الانتقام من خصومهم السياسيين، الذين كانوا من أعز أصدقائهم، قبل أن يشغلوا هذه المناصب، أما بالنسبة للأمة على العموم، وللفريق القائم من أبنائها بالحركة الوطنية على الخصوص، فإن استبدال عميد بعميد ليس بالشيء الذي يضطربون له ما دام الاحتلال موجودًا.

نعم لقد صدق لورد كرومر في خطابته ببورسودان حيث قال: «إنجليزي يذهب وإنجليزي يجيء»، فإننا نعلم أن للإنجليز خطة سياسية مرسومة يسعون للوصول إليها مهما اختلفت الطرق، وهي ابتلاع وادي النيل تدريجًا بواسطة المصريين أنفسهم، فسواء كان المنفذ لهذه السياسة كرومر أو جورست أو كتشنر، فالنتيجة واحدة، ما بقي من أبناء مصر من يوقع على ما يطلبون إصداره من الأوامر، أما الأمة التي يقع عليها أثر هذه الأوامر فسيان لديها أن تكون السياسة سياسة وفاق أو شقاق، ما دامت النتيجة لم تتغير، وما دامت محرومة حق مراقبة أعمال الحكومة، بواسطة من تنتخبهم عنها من أبنائها المخلصين؛ لذلك لم يستول عليها ما استولى على فريق أصحاب المطامع من الخوف؛ بل هي باقية كما كانت، مستمرة في المطالبة بحقوقها التي في مقدمتها الجلاء بالطريقة التي لن تحيد عنها أبدًا مهما سنَّت الحكومة بأمر العميد من القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية، فإنها لا تخشى الضغط ولا الإرهاب، كما لا يؤثر فيها الاستمالة أو الاستعطاف أيًّا كانت أشكاله».

مسئولية الوزراء

ونحن على أي حال ملقون المسئولية دائمًا على من يؤيدونه من الحكام المصريين الذين يوافقون صاغرين على كل ما يطلبه منهم رجال الاحتلال من الأوامر، بغير نظر إلى عواقبها مهما كانت مخالفة للحق والعدل. نعم إن مسئولية الحكام المصريين لكبيرة أمام التاريخ؛ فالإنجليزي الذي يبذل جهده لابتلاع مصر يؤدي خدمة لبلاده بسعيه في نشر نفوذها وتقوية سلطانها، ولكن ما عذر المصري الذي ينفذ رغائب الأجنبي المضرة ببلاده، ويساعد ذلك الأجنبي على استعباد أمته واسترقاقها؟ لا عذر له والله، إلا إذا اعتبرنا الطمع عذرًا، وجعلنا حب المصالح الذاتية فوق حب الوطن، وهذا ما لم يقل به أحد للآن، ولذلك فإنك تجد أصحاب المطامع يجتهدون في تزيين عملهم أمام مواطنيهم، وإلباسه ثوب الخدمة الصالحة للبلاد قائلين: «لو تركنا نحن مراكزنا لاحتلها غيرنا، وكان أكثر ضررًا على البلاد منا، إننا باجتهادنا،

وبفضل جهادنا مع رجال الاحتلال نمنع شرًّا كبيرًا كان يرتكبه المحلتون، لو كان غيرنا في هذه المراكز» تلك دعوى المماليين للاحتلال منذ أول عهدنا به إلى الآن، ولكننا لم نر لهذه المسالمة أثرًا إلا تغلغل رجال الاحتلال في كل المصالح، وتبذيرهم ماليتنا في مصر والسودان، وزيادة مرتبات هؤلاء المماليين كل سنة، حتى تضاعفت ميزانية مصروفات الحكومة منذ سنة (١٩٠٤م) إلى الآن.

إن مسئوليتكم عظمى أيها الحكام أمام الله وأمام التاريخ الذي يسجل عليكم أعمالكم، ويحكم عليكم حكمه الأخير».

الخديوي والأمة

«وضع الإسلام مبدأ من أجل المبادئ بالنسبة لعلاقة الملوك بشعوبهم، فجعل الحاكم مسئولًا أمام أمته عن عمل كل ما يأتيه؛ جاء في الحديث الشريف: «**كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته**»، غير أن الملوك الذين نُزعت منهم كل سلطة فعلية وعُهد في مهمتهم إلى وزرائهم في البلاد المستقلة الدستورية، قررت القوانين الوضعية إخلاءهم من هذه المسئولية، بعدها ألقيت على رجال حكومتهم، الذين صاروا المسئولين الحقيقيين عن كل ما يحدث في البلاد؛ لأن القوانين واللوائح والأوامر، لا يمكن تنفيذها إلا بعد توقيعهم عليها، ولا يكفي توقيع الملك وحده، ومع هذا فأولئك الملوك مع عدم مسئوليتهم لا يمكن أن يكونوا فوق الأحزاب؛ بل هم بطبيعة الحال التي تقضي عليهم بانتخاب وزارتهم من حزب الأغلبية يكونون منفذين لجميع المطالب التي يطلبها ذلك الحزب، كما حدث لحزب الأحرار في إنجلترا، حيال ما يطلبه بالنسبة لسلطة مجلس اللوردات.

هذا شأن الملوك في البلاد الدستورية المستقلة، التي لا تدخل لأجنبي في إدارة شئونها، والتي يقتصر الاختلاف بين أحزابها على بعض المسائل الداخلية كمدة الخدمة العسكرية، أو كيفية توزيع الضرائب، أو جعل التعليم إجباريًّا ومجانيًّا، أو ترتيب معاشات للعجزة والمقعدين من الأهالي، وغير ذلك من الأمور التي يختلف

عليها الأحزاب، أما في بلد حكومته مطلقة، وقد اغتصبه الأجنبي، وسعى في ابتلاعه، والحركة السياسية دائرة فيه على إخراج الغاصب، أو السكوت عنه والرضا به، في مثل هذا البلد يجب أن يكون ملكها أو أميرها أول المسئولين، كما يجب أن يكون في مقدمة المطالبين يرفع يد الأجنبي، ووضع حد لوجوده، وتركه البلاد لأصحابها.

في مثل هذا البلد يجب على الملك أو الأمير أن يكون في صفوف المدافعين عن حرية البلاد، وعن العرش، ذلك الذي يمثل استقلال الأمة، ويستمد قوته منها دون غيرها، ويجب على الجالس عليه أن لا يعتمد في ذلك إلا عليها، فهي عدته وهي قوته وهي سياجه ضد كل غاصب، ولذلك فمن الحتم علينا أننا لا نطلب الدستور، ولا أي إصلاح آخر إلا من الجناب العالي الخديوي، فسموه هو النائب عن الأمة، والممثل لها، والمكلف بالدفاع عن حقوقها، المطالب برد دستورها إليها، وبالسعي في وضع حد لتدخل الإنجليز في مصالح الحكومة، كما أنه هو المكلف قبل كل مصري بمطالبة الإنجلز بالجلاء عن البلاد، والأمة من صغيرها لكبيرها رجالًا ونساء، تساعده إذ ذاك على استرداد كل هذه الحقوق المغصوبة، وتضحي بأرواحها عند أقل إشارة منه، ما دام متحدًّا معها في المبدأ والغاية، وإن كل من يقول بعدم مسئولية سموه، وأنه خارج عن الأحزاب، وبعدم جواز مطالبته بمساعدة الوطنيين المخلصين في مساعيهم لخلاص البلاد، لهم ألد أعدائه، وهم المفرقون بينه وبين أمته، وهم الممالئون للأجنبي، وهم العاملون على ضياع البلاد».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، وأرسلت برقيات الاحتجاج في هذا الصدد، وقد قوبلت الخطبة من الحاضرين بأعظم مظاهر الحماسة والإعجاب.

ونشرت الصحف جميعها نبأ هذا الاجتماع، وما كان له من روعة، ورحبت بخطبة الفقيد، قالت جريدة (جورنال جي كير) في وصف الاجتماع:

«قصد البارحة جم غفير إلى إدارة جريدة (العلم) واحتشدوا في فنائها الواسع، وما حانت الساعة التاسعة حتى وقف سعادة محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني ليتكلم عن «الحالة في مصر»، وما وقف حتى حياه الجمع تحية الإخلاص، فارتفعت الأصوات وتحركت الأيدي حركة وفاء لمصر، وتشجيع للخطيب العظيم. ومما يلاحظ هنا أن الزحام كان شديدًا جدًّا؛ إذ كان السامعون في موقف حرج لا يستطيع معه واحد أن ينقل قدمه أو يبرح مكانه، ومع ذلك فإنهم كانوا فرحين مستبشرين، وما كانت علائم السرور البادية على وجوههم إلا برهانًا ساطعًا على ذلك، والفضل في هذا لقوة الخطيب وتأثيره اللذين استطاع بهما أن يملك قلوب سامعيه وينشر السكينة بين آلاف المتزاحمين».

ونشرت جريدة (إجبشيان جازيت) الإنجليزية في عدد الصادر يوم (١٥ سبتمبر سنة ١٩١١م) تحت عنوان (رئيس الحزب الوطني، خطبه سياسية) ما يأتي:

«ألقى محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني خطابًا سياسيًّا في دار جريدة العلم ليلة أمس، وقد حوى الخطاب المذكور احتجاجًا مطولًا على الاحتلال البريطاني؛ لأن أمس كان تذكار دخول الجنود الإنجليزية القاهرة بعد واقعة التل الكبير، ولقد لاحظت الصحافة المصرية كافة هذه الذكرى فنشرت المقالات المتعددة بعضها تحت عنوان (ذكرى مؤلمة) والبعض (يوم حداد) وغير ذلك، كل على حسب مشربه السياسي، وكان عدد الحاضرين في دار جريدة العلم كبيرًا، وازدحمت ردهاته بالشبيبة المصرية التي كان يتكون منها أغلب الحاضرين، وظهر البك في صحة جيدة، على الرغم من قرب مفارقته للسجن، ومع أنه كان يقرأ خطابه كعادته، فإنه كان يلقيه بحماسة شديدة، وبلغ عدد الحاضرين نيفًا وأربعة آلاف، بينهم كثير من طلبة المدارس الأميرية والجامعة الأزهرية، وكان الدخول مباحًا للجميع، ولم يكن البوليس حاضرًا بملابسه الرسمية؛ بل كان مأمور القسم واقفًا في الخارج ومعه رجال البوليس السري، وحضر فريد بك في الساعة التاسعة وربع، فحياه الحاضرون

بقولهم: (ليحيى الحزب الوطني)، وكان لابسًا ملابس سوداء، وقد بدأ في خطابه بعد حضوره مباشرة». ثم أتت الجريدة على ترجمة جزء كبير من الخطبة.

استئناف الجهاد في أوربا

سافر الزعيم إلى أوربا بعد إلقاء خطبته بأيام لحضور مؤتمر السلام، الذي كان مزمعًا عقده بروما (في أوائل أكتوبر سنة ١٩١١م)، وقد صحبته في هذه الرحلة، وكان معنا الأستاذ أحمد وفيق، وسبقنا إلى إيطاليا أحمد بك لطفي للغرض ذاته، ولكن المؤتمر لم ينعقد، وتأجل اجتماعه بسبب الحرب الطرابلسية على إثر الإنذار النهائي من إيطاليا إلى تركيا في (أواخر سبتمبر سنة ١٩١١م)، وقد ذهبنا صحبة الفقيد إلى باريس، ثم إلى ألمانيا والنمسا، ثم إلى الأستانة.

obeikan.com

الزعيم محمد فريد

يتوسط ثلاثة من تلاميذه

(أخذت هذه الصورة بباريس في سبتمبر سنة ١٩١١)

سفره إلى لندن

الاجتماع الأول بها

وقصد الفقيد لندن في (أوائل أكتوبر سنة ١٩١١م)، فما أن وصلها في اليوم الرابع منه حتى دعاه المستر ويلفرد بلنت إلى حضور اجتماع كبير، عقده الشرقيون النازلون بلندن في ذلك اليوم، ودعوا إليه أصدقاءهم من أحرار الإنجليز، للاحتجاج على غزو إيطاليا طرابلس الغرب، فلبى الدعوة، وحضر الاجتماع، فقابله الحاضرون بالإجلال والاحترام، وجلس في صدر المكان بجانب المستر بلنت، ورأس الاجتماع اللورد لامنجتون، وجلس بجانبه المسرت براون المستشرق المعروف، وتعاقب الخطباء في هذا الاجتماع، محتجين على عدوان إيطاليا، وطلبوا وساطة الدول العظمى بين المتحاربين لحفظ كيان تركيا، ثم دعي الفقيد إلى الخطابة، ولم يكن على استعداد للدعوة؛ ولكنه ارتجل خطبته باللغة الفرنسية، حمل فيها على الغزو الإيطالي خاصة، وعلى السياسة الاستعمارية الأوربية عامة، وألقى التبعة في عدوان إيطاليا على جشع إنجلترا وفرنسا، وسبقهما إياها في الاعتداء على الشعوب الشرقية، قال:

«إني أشترك مع الحاضرين في إظهار مقتهم لإيطاليا، ولعملها الفظيع، كما أظهر عواطفي وشعوري نحو الأمة العثمانية، لكن أرى من الواجب علينا أن نحتج لا على أعمال إيطاليا فقط؛ بل على كل أمة تحتل قطعة من أملاك تركيا أو من بلاد الإسلام على العموم، وبالأخص على بريطانيا العظمى وفرنسيا اللتين قدمتا لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالهما مصر وتونس والجزائر، ورفع الحماية الفرنسية على مراكش، فإن عمل إيطاليا هذا إنما هو حلقة من سلسلة أعمال اتفقت دول أوربا على ارتكابها ببلاد الشرق، لمحو سلطة الإسلام السياسية. نعم إن بعض الدول تستعمل الأناة والمطاولة في تنفيذ أطماعها، ولكن إيطاليا خشيت أن تقوى تركيا فتمنعها من تنفيذ ما هي مصرة عليه من مدة، ومتفقة عليه مع باقي الدول الأوربية، واتبعت سبيل

التهور والطيش اللذين توصف بهما الأمم الجنوبية من أوربا، فاستعجلت الأمر وأسرعت في تسيير هذه الحملة، فاللوم ليس على إيطاليا فقط، بل عليها وعلى الدول التي وافقتها على هذا العمل الفظيع؛ ولتعلم إيطاليا أنها سترى من ليوث العرب أضعاف ما لاقت من الأحباش، وأنها ستلاقي من مسلمي الأرض من المقاطعة الشديدة، ما يحملها من الخسائر أضعاف ما تنتظر الحصول عليه من احتلالها طرابلس إن تم لها الأمر فيها».

فقوبلت هذه الكلمات بالتصفيق الحاد؛ وهتف الحاضرون للفقيد، وهنأوه على حبسه في سبيل دعوته، فشكرهم بما وسعه المقام، ودعوه إلى اجتماع تال للغرض نفسه، يعقد تحت رئاسته يوم (السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩١١م)، فلبى الدعوة شاكرًا.

الاجتماع الثاني

عقد الاجتماع الثاني (يوم ٧ أكتوبر) بقاعة (كوكستون هول) رئاسة المترجم، وحضره جمع كبير من الشرقيين، على اختلاف مللهم ونحلهم وجنسياتهم، فخطب في عدوان أوربا عامة على الشرق والإسلام، واعتداء إيطاليا الأخير خاصة، وواجب الأمم الشرقية حيال هذه الاعتداءات المتكررة التي لا تقف عند حد، قال:

«أيتها السيدات، أيها السادة: إنني لسعيد لوجودي بين صفوف هذا الاجتماع الذي ضم بين جوانبه كثيرًا من الشرقيين على اختلاف الأديان والأجناس، والذي ما انعقد في هذه القاعة إلا وهو متأثر بمحض حب الإنسانية والعدل، وإن هذا الإخاء الذي تجلى اليوم في أبهر مظاهره، ليثبت للملأ أن الشرق بدأ يرى الخطر الذي يتهدده في حياته، كما بدأ يشعر بضرورة الاتحاد، ليقاوم مقاومة جدية، هذه المطامع الأشعبية، التي تهاجمه وتهدده بالابتلاع من كل ناحية. إن الغرض من هذا الاجتماع، إنما هو الإعراب عن سخطنا على أعمال إيطاليا ضد تركيا، وإظهار عطفنا على الأمة العثمانية، التي قاومت حتى اليوم تيار اضطهادات أوربا، الساعية جهدها لابتلاع الأمم الخارجة عن دائرة المسيحية واستعبادها، وإننا نقول ذلك لنستعمل الصيغة

التي يستعملها الأوربيون. إن هذه الحرب المخالفة للعدل، والتي تعلنها إيطاليا على تركيا من غير مسوغ، ليست إلا حلقة من سلسلة حروب بدأت في القرن الثاني عشر، مع الحروب الصليبية، ولا تنتهي إلا بعد أن تخضع أوربا كل ما هو خارج عن دائرتها. إن هذه الحرب حرب جنس ودين، ومهما حاول السياسيون إسنادها إلى أسباب دُهنت بطلاء الإبهام والتغرير، فما هم بمزحزحيها عن كونها استمرارًا للحروب الصليبية، الموجهة ضد الأمم الشرقية، إسلامية وغير إسلامية، ولقد كانت الهند وما والاها أول ضحية لهذه الغارة المسيحية من يوم اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وكان أول الفاتحين فاسكو دي جاما وألبوكرك وغيرهم من الفاتحين البرتغاليين. أما أمريكا فكانت غنيمة الأسبانيين، الذين ذهبوا لغزو بلاد الذهب، ومنذ هذا الحين صارت الهند فريسة لكل دولة تقبض على مفاتيح البحار، لا يمكنها أن تتحرر من ربقة هذه العبودية إلا في اليوم الذي يدرك فيه أبناؤها أن نجاتهم هذه نتيجة اتحادهم الذي تخر أمامه الجبال، دون نظر إلى اختلاف الأديان والأجناس».

ثم تكلم عن مساعي أوربا في تقسيم أملاك تركيا، وعرج على أعمالها في اقتسام إفريقية، قال:

«اقتسمت أوربا إفريقية في الأربعين عامًا الماضية، ولم يبق خارجًا عن سلطانها أو مراقبتها سوى مراكش وطرابلس الغرب، والآن تسير فرنسا في طريق ضم مراكش إلى أملاكها الإفريقية، وتسعى في الاتفاق مع ألمانيا لإتمام ذلك نظير مساومة لا تطول كثيرًا. وعلى ذلك لم يبق خارجًا عن مراقبة أوربا في إفريقية إلا طرابلس. وإن إيطاليا كانت تطمع في هذه البلاد منذ أمد بعيد، وكانت تنتظر الفرص للاستيلاء عليها دون حرب بواسطة التدخل السلمي، ولما فقدت كل أمل في الوصول إلى غايتها بالطرق السلمية، ورأت أن تركيا الفتاة تعمل في ظل الحكومة الدستورية على رفع شأن وطنها، وإنشاء أسطول قوي، وإتمام طرق المواصلات،

وعمل كل ما من شأنه أن يجعل البلاد في حالة تمكنها من الدفاع عن نفسها؛ لما رأت إيطاليا كل ذلك ركبت ذلك المركب الخشن للاستيلاء على هذه الفريسة، وظنت أن ذلك من السهل قبل أن يتم استعداد تركيا، وتصبح قوية الشكيمة على ظهر البحار، وحينئذ تستطيع أن تدافع عنها، إنه لمن الثابت أن إيطاليا لم تجسر على إتيان هذا العمل الوحشي، ولم تقدم على هذه اللصوصية، إلا بعد أن اتفقت عليها مع بقية الدول الأوربية، قد استعدت إيطاليا في الخفاء حتى لا تقف تركيا على نياتها، والآن نشاهد الفصل الأول من هذه الرواية المحزنة، نشاهد المنظر الأول من هذه الحرب التي لا يعلم نتيجتها إلا الله».

ثم تكلم عن روح العدوان المتأصل في الدول الأوربية الاستعمارية، قال:

«كان المظنون أن شمس السلام العام تشرق في أفق السياسة في القرن العشرين، الذي لا يتكلم فيه إلا عن مؤتمرات السلام، ومحاكم ومعاهدات التحكيم، كما ظن أن جميع المسائل ستحل من غير حرب، ودون إهراق دماء، وأن جميع الأمم سترى حقوقها ردت إليها، وأنها ستحكم نفسها بنفسها حسب إرادتها، ففي الوقت الذي تسير فيه الأمم في طريق العدل والإنسانية، وفي الوقت الذي تدعو فيه إيطاليا الأمم للاشتراك في مؤتمر السلام بروما، رأيناها تستعد لأكثر الحروب مناقضة للعدل، رأيناها تعد أكبر عمل للسلب والنهب، لم تر مثله الإنسانية منذ العصور الوسطى، ولكن إيطاليا لم تكن لترغب في عقد هذا المؤتمر، ولذلك أجتله بحجة أن الكوليرا على أبواب روما.

إن هذا العمل الوحشي الذي ترتكبه إيطاليا على مرأى من أوربا وعطفها، ليثبت جليًّا أن غرض محبي السلام بعيد حتى اليوم عن التحقيق، وأن الإنسانية لم تتقدم كثيرًا في سبيل المدنية الحقيقية، لتدرك مزاياها وتسلك الطريق السوي، فالإنسانية تبحث الآن عن سبيلها وسط أغراض ومطامع الرجال الذين يريدون إطفاء ظمئهم، وإشباع بطونهم بالفضة والذهب، وإن أدى ذلك إلى هلاك الملايين من

الأرواح، وإرواء الثرى بتلك الدماء الزكية، وجعل الأشلاء ركامًا فوق أديم الغبراء، في وقت هو أجدر بالهمجية منه بالمدنية».

ثم دعا المصريين والشرقيين إلى التطوع لنجدة الطرابلسيين، ومقاطعة البضائع الإيطالية، جزاء اعتداء إيطاليا على طرابلس. وانتهى الاجتماع بقرار إجماعي بالاحتجاج على عمل إيطاليا ومقاطعة البضائع الإيطالية والصد عنها.

عودته إلى باريس وحديثه عن القضية المصرية

وعاد إلى باريس، ونشرت له جريدة (السيكل) حديثًا عن القضية المصرية؛ إذ سأله المكاتب عن مهمة اللورد كتشنر بعد تعيينه معتمدًا لبريطانيا في مصر، فقال المكاتب: ألم يكن وصول اللورد كتشنر إنذارًا بأن إنجلترا تريد افتتاح عهد شدة جديد؟

فريد بك: إني لا أعلم نيات اللورد كتشنر؛ ولكني علمت أنه طلب بإلحاح من وزير الداخلية أن يقدم له تقريرًا يوميًّا عن الحالة في مصر، وهذه الخطة تدل على أن السلطة الإنجليزية ليست على وشك أن ترخي العنان، ولكن أريد أن أحذرك من مسألة شاعت شيوعًا عظيمًا في أوربا، إنهم يتصنعون عادة اعتبار أن إدارة السير إلدون جورست قد امتازت باللين، وأن اللورد كتشنر سيعيد عهد كرومر، ولا جرم أن هذا القول فيه تجاوز كبير. نعم إن كتشنر قد يزيد في شدة سياسة اللورد كرومر؛ ولكنه لا يتكلف شيئًا في إعادة تنفيذ هذه السياسة؛ لأنها لم تتغير قط؛ بل اتبعت في عهد كرومر كما اتبعت في عهد جورست.

المكاتب: ومع ذلك فالخديوي..؟

فريد بك: نعم هذا ما يغركم، إن الخديوي قد وجد من سياسة جورست ما لم يجده من سياسة كرومر، بيد أنه لم يكن في تلك السياسة شيء من الحرية، وكل ما في الأمر أن السير جورست كانت له خطة تخالف خطة سلفه، كان اللورد كرومر يوجه

هجماته ضد الشعب والخديوي معًا، ولكن السير جورست أراد أن يضم إليه الخديوي، وهاجم الشعب دون الأمير، ولقد نفذ جورست قوانين رفض اللورد كرومر استعمالها ضد الصحافة، ووضع قوانين استثنائية، وإني لا أقول لك شيئًا جديدًا إذا صرحت لك بأن الحكم عليَّ وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش كان لآرائنا لا لأعمالنا، وبالاختصار فإن الحزب الوطني لم يتقهقر في أيام جورست، ولذلك فإنه لم يتأثر عند قدوم اللورد كتشنر.

ذهابه إلى الأستانة وعودته إلى مصر

ثم ذهب إلى الأستانة لكي يعرب عن عواطف مصر نحو تركيا، ويؤكد تضامنها وإياها في الدفاع عن طرابلس ضد الغزو الإيطالي، فلقي من صحافة الأستانة ومن دوائرها السياسية والاجتماعية كل حفاوة وإجلال.

وقد صحبته في هذه الرحلة أيضًا، ورافقته في زياراته للصحف وللدوائر السياسية بالأستانة، وسبقته في العودة إلى مصر، أما الفقيد فقد غادر الأستانة ووصل إلى مصر في (منتصف نوفمبر سنة ١٩١١م).

حفلته لبعثة الهلال الأحمر

اتجهت عزائم المصريين إلى مساعدة الطرابلسيين في دفاعهم المجيد ضد الغزو الإيطالي، فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية والتطوع في صفوفهم، وظهرت مصر بمظهر التضامن الإسلامي، لما أقر لها الزعامة بين الأمم العربية خاصة والشرقية عامة.

وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الأمير عمر طوسون في (أكتوبر سنة ١٩١١م) لجمع التبرعات للمجاهدين في طرابلس، وانهالت التبرعات من كل صوب، وتألفت البعثة الطبية الأولى لمعاونة جرحى الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد (بك)، والدكتور حافظ عفيفي (باشا)، والدكتور محمد كمال (بك)، والدكتور

سيد شكري (بك)، وكلهم من أنصار الحركة الوطنية، وأقام لهم الفقيد حفلة تكريم وتوديع في فندق شبرد (مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١م)، تبودلت فيها الخطب الفياضة بالعواطف الكريمة، وسافرت البعثة من القاهرة قاصدة طرابلس الغرب يوم (١١ ديسمبر)، فودعوا بالمحطة توديعًا حماسيًّا.

تعطيل جريدة العلم ثلاثة شهور (ديسمبر سنة ١٩١١م) وظهور (الشعب)

في (١٩ ديسمبر سنة ١٩١١م) قررت الوزارة تعطيل جريدة (العَلَم) ثلاثة شهور، بحجة «سلوكها مسلك الطعن في الحكومة بما يحمل الناس على كراهتها» ولأنها نشرت في العدد الصادر بتاريخ (١٨ ديسمبر سنة ١٩١١م) مقالة نسبت إليها النكاية بتركيا في الحرب الطرابلسية، وانتقدت الاحتلال واتهمته بأنه أوعز إلى الحكومة بالامتناع عن إيصال التلغرافات التي كانت القوة المحاربة في طرابلس ترسلها إلى الأستانة عن طريق مصر، ومع أن الوزارة لم تكذب هذا النبأ فإنها اتخذت نشره ذريعة إلى تعطيل جريدة العلم.

وقد أصدر الحزب الوطني جريدة (الشعب) بدلًا من العلم، وبدأ ظهورها يوم (٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١م).